الأمم المتحدة A/69/PV.4

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٤**

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠

**المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية**

**البند ٦٥ من جدول الأعمال**

**حقوق الشعوب الأصلية**

**الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية**

**مشروع القرار** (A/69/L.1)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): إن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، الذي يعقد لأول مرة، هو حدث تاريخي حقا. إنه لشرف عظيم أن أرحب بكل الحاضرين في الجمعية العامة اليوم.

في البداية، أود أن أشيد بالشعوب الأصلية في هذه الأرض، الهودنوسوني، والمعروفون أيضا باسم الأمم الست أو الإيروكواس. كما أود أن أعرب عن تحياتي الحارة للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. إنه لشرف لي أن أترأس هذا المؤتمر، الذي يجب أن يركز على التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية والالتزامات المتجددة للتصدي لتلك التحديات من قبل الدول الأعضاء.

يمثل المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية ذروة الدينامية والتفاعل بين الأمم المتحدة والشعوب الأصلية في العالم خلال السنوات الخمسين الماضية. إن العملية التي أفضت إلى هذا المؤتمر لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة، لأنها انطوت على المشاركة النشطة للشعوب الأصلية في إعدادها فضلا عن التعاون بين الدول الأعضاء والشعوب الأصلية في إعداد مشروع الوثيقة الختامية. ونحن نشعر حقا بالارتياح إزاء الطابع الشامل للعملية التحضيرية، الأمر الذي يبشر بالخير بالنسبة لتنفيذ الالتزامات ما بعد المؤتمر.

منذ أكثر من ٣٠ عاما وقضايا الشعوب الأصلية تشغل الأمم المتحدة. إن المفاوضات بين الدول الأعضاء وقادة الشعوب الأصلية، تحت رعاية الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة هي في الواقع طويلة وممتدة زمنيا، ولكنها في نهاية المطاف أدت إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

والأهم من ذلك أن الإعلان يجسد التوافق العالمي في الآراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ويؤكد الحق في تقرير المصير. كما أنه يمنح الأولوية للحقوق الجماعية في القانون الدولي لحقوق الإنسان ويعمل على حشد الاهتمام الدولي فيما يتعلق بحماية الأفراد والحقوق الجماعية للشعوب الأصلية.

ومن المهم الإشارة إلى إسهامات الترتيبات المؤسسية القيمة التي أدت إلى ترجمة أهداف الإعلان إلى واقع، وعززت سياسات محددة بشأن كيفية تعاون الأمم المتحدة مع تطلعات الشعوب الأصلية ودعمها. وعلى وجه الخصوص، أود أن أذكر بإسهامات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية وهيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

وعلى الصعيد الوطني، كان هناك الكثير من إعلانات الالتزامات والسياسات والإجراءات التشريعية لتحسين أوضاع الشعوب الأصلية. مع ذلك، لا تزال هناك فجوة عميقة بين تلك الالتزامات والواقع. ينبغي أن يكون المؤتمر العالمي نقطة تحول لترجمة الإعلان إلى عمل ملموس.

إن مشروع الوثيقة الختامية، الذي سنعتمده اليوم، هو ميثاق آخر بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء ويعزز إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. إنه مصاغ بحكمة ويشمل الكثير من الالتزامات العملية المنحى والموجهة نحو سد الفجوات في تنفيذ الإعلان. ومن بين الالتزامات وضع خطة عمل على نطاق المنظومة، لضمان اتساق مختلف الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أحكام الإعلان، فضلا عن الدعوة إلى تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، ومؤسساتها التي تمثلها في الأمم المتحدة.

يشكل هذا المؤتمر العالمي فرصة للدول الأعضاء لإشراك الشعوب الأصلية بشكل استراتيجي ومفيد. ويتطلب ذلك من الدول الأعضاء بذل المزيد من الجهود من أجل تحويل مشروع الوثيقة الختامية إلى واقع ملموس وإظهار العزم في معالجة التفاوت الذي يؤثر سلبيا على مجتمعات الشعوب الأصلية. ويجب على الدول الأعضاء أيضا متابعة الالتزامات المتعلقة ببناء القدرات التي من شأنها تمكين الشعوب الأصلية من إدارة شؤونها الخاصة.

وفي الختام، أود أن أحث الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تجديد التزامهم تجاه الشراكة الاستراتيجية مع الشعوب الأصلية لمساعدتها على تحقيق مستقبل مستدام.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، السيد بان كي – مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المشاركين القادمين للأمم المتحدة لحضور المؤتمر العالمي المعني الشعوب الأصلية،هذا الحدث التاريخي الذي يعقد للمرة الأولى. وأود أن أتقدم بالتحية إلى الجمعية العامة بعدد من لغات الشعوب الأصلية. ويؤسفني أنني لا أستطيع التكلم بكل لغة ممثلة في الجمعية العامة، ولكن يرجى الأخذ في الاعتبار أن هذه هي طريقتي للترحيب بكل شخص.

تاكاي (تاينو – أمريكا اللاتينية)، وأويه (جنوب أفريقيا)، وكيا أورا (نيوزيلندا)، وبيور بيايفي (شعب الصاميين، النرويج والسويد)، وهاو (لاكوتا – أمريكا الشمالية)، وكوبيسانانغاني (دوسان – الصباح، ماليزيا)

إن هذا هو أهم أسبوع من العام بالنسبة للأمم المتحدة، وهذا المؤتمر هو أحد أهم الأحداث لأنه يربط الكثير من أعمالنا الحاسمة. إن الشعوب الأصلية معنية بالمسائل التي تتصدر جدول الأعمال العالمي. وهي ترتبط ارتباطا عميقا بأمنا الأرض، التي يعد مستقبلها في صميم افتتاح مؤتمر القمة المعني بالمناخ غدا. وتحتل الشعوب الأصلية مكانة محورية في خطابنا حول حقوق

الإنسان والتنمية العالمية. إن مداولات وقرارات الجمعية العامة سوف يتردد صداها في جميع أنحاء المجتمع الدولي لما يترتب عليها من آثار ملموسة في حياة الشعوب الأصلية. إن نجاح هذا المؤتمر هو جزء لا يتجزأ من تقدم البشرية جمعاء.

(تكلم بالإسبانية)

لكي أهيئ نفسي لهذا المؤتمر، اجتمعت مع العديد من زعماء الشعوب الأصلية للاستماع إلى الأمور التي تقلقهم والتعلم من تجاربهم.

وذهبت خلال شهر حزيران/يونيه، إلى بوليفيا، البلد الذي أحرز تقدما هائلا في المجالات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

وشكّل الرئيس موراليس قوة دفع حاسمة لهذا المؤتمر.

أهالي إل تورنو كانوا ودودين وأسخياء جدا. وأُعجبت كثيرا بغناهم الثقافي. لقد علّموني عن علاقة الاحترام القائمة بين الشعوب الأصلية والطبيعة. ويمكن تلخيص ذلك من خلال العبارة التي اعتمدتها في بوليفيا: ”حسن العيش“، يعني العيش جيدا، ولكن بطريقة أكثر بساطة.

(تكلم بالإنكليزية)

في تموز/يوليه، عقدت محادثات مع زعماء السكان الأصليين في كوستاريكا. وعمل الممثل الدائم السابق لكوستاريكا، إدواردو أوليباري، بنشاط أيضا لهذا المؤتمر. لقد أجرينا مناقشة مفيدة ومفتوحة. واستمعت بانتباه لما كان يقوله زعماء السكان الأصليين. كانوا قلقين حيال الأرض والموارد وحقوقهم. وكرّرت تعهدي بمعالجة الاستبعاد والتهميش اللذين يواجهان العديد من الشعوب الأصلية حول العالم.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، كنت في نيوزيلندا، حيث سافرت إلى توبو لقضاء يوم واحد مع زعماء الماوري. كانوا يمارسون احترامهم الكبير للطبيعة في سبيل تحقيق الازدهار. وقد أعجبت بشركاتهم المعنية بدراسة الأشجار، وإدارة النفايات، وإنتاج الطاقة، بتكلفة بلغت ملايين الدولارات. لن أنس أبدا كيف تقدم كل قطعة صغيرة من النفايات غذاء للديدان التي تخلق أسمدة عضوية غنية جدا. هذه هي الاستدامة بصورة عملية. إنها تظهر كم أن العالم يمكن أن يتعلم من الشعوب الأصلية.

سوف أواصل زيارة المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، والاستماع إلى زعمائهم، وسوف يكون لهم ملاذ دائم في الأمم المتحدة. وأنا فخور بأن الجمعية العامة اعتمدت إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١) خلال السنة الأولى من فترة ولايتي. لقد وضع ذلك الاعلان معايير الحد الأدنى لبقاء الشعوب الأصلية وكرامتها ورفاهها. وهناك عدد متزايد من البلدان التي تدرج تلك المبادئ في قوانينها ودساتيرها. ووضعت وكالات الأمم المتحدة أيضا سياسات عامة محددة لتوجيه عملنا بالنسبة إلى الشعوب الأصلية، ونحن نوحد قوانا مع الشعوب الأصلية بغية الوصول إلى أهدافنا المشتركة.

ويسرني أن أرحب بممثلين عن كبار خبرائنا، المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص، وهيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وأنا واثق من موافقتهم على أن المهم الحصول على تعهدات من الحكومات – ولكن الأهم أن نرى أفعالا. لهذا السبب، أشعر بالتفاؤل تجاه أن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/69/L.1) يتضمن التزامات عملية المنحى لردم الهوة بين الوعود والنتائج. وأشكر جميع الشعوب الأصلية والحكومات التي تعاونت بحسن نية لإنتاج هذا المشروع. وأتوقع من الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ خطط العمل الوطنية لتحقيق رؤيتنا المشتركة.

وأرحب بالطلبات المباشرة التي وجّهت إليّ في الوثيقة الختامية. وسوف أتشاور أيضا مع بقية منظومة الأمم المتحدة بشأن المضي قدما. وسنعمل عن كثب مع جميع الشعوب الأصلية والدول الأعضاء. وتطلب الوثيقة الختامية كذلك أن أتقدم باقتراحات ملموسة لتمكين الشعوب الأصلية ومؤسساتها من المشاركة في أنشطتنا على نحو أكثر مباشرة. هذا أمر حاسم بالنسبة إلى مجتمعات السكان الأصليين – وبالنسبة إلى عالمنا. كما تطلب إليّ الوثيقة الختامية أن أعيّن مسؤولا رفيع المستوى يكون معنيا بالشعوب الأصلية. وسوف أولي ذلك منتهى الاهتمام الجاد. وستفعل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لدعم الشعوب الأصلية – ونحن نعوّل على مشاركتها في حملتنا العالمية من أجل تحقيق مستقبل يكون أكثر استدامة.

لقد بدأت كلامي بتوجيه التحيات ببضع لغات للسكان الأصليين. وإنني أعلم أن هناك آلافا أخرى منها. بعضها يواجه خطر الانقراض. وأنا فخور بأن الإعلان قد تُرجم إلى ٥٠ لغة غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وآمل أن نتمكن من إضافة الكثير غيرها إلى القائمة الطويلة. وفي الوقت نفسه، أعوّل على الشعوب الأصلية للتكلم بصوت واحد. وثمة ناشطة لفترة طويلة من السكان الأصليين، وعضو سابقة في المنتدى الدائم، تانيا غونيلا فريشنر، قالت ذات مرة: ”جميع الشعوب الأصلية تتكلم لغات مختلفة كثيرة، ولكننا في اجتماعاتنا نتكلم لغة واحدة. إن علاقتنا بأمنا الأرض متطابقة.“

إنني أحث الشعوب الأصلية على ضم أصواتها في جوقة متناغمة، بغية كفالة حقوقها وحماية كوكبنا. والأمم المتحدة تقف إلى جانبها في هذا الكفاح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه المتعدد اللغات.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

**الرئيس موراليس أيما** (تكلم بالإسبانية): أتقدم بتمنياتي الخاصة إلى الأمين العام بان كي – مون، وإلى رئيس الجمعية العامة، وإلى جميع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإلى ممثلي الشعوب الأصلية في العالم الحاضرين هنا، وإلى الذين يستمعون لهذا المؤتمر العالمي الأول المعني بالشعوب الأصلية.

أولا، باسم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أود أن أشكر الأمين العام وأن أهنئه على عقد مؤتمر القمة الرسمي الأول للأمم المتحدة المعني بالشعوب الأصلية. وأود أن أقول للجميع هنا، وللذين يستمعون إلينا، إن المبادئ الأساسية لحركة الشعوب الأصلية هي الحياة، وأمنا الأرض، والسلام. وهذه المبادئ الأساسية للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم يتهددها باستمرار نظام، أي النظام الرأسمالي، وهو نموذج لكيفية وضع المرء نهاية للحياة ولأمنا الأرض نفسها. لهذا السبب، أريد أن أقول لجميع إخواني وأخواتي إنني جئت إلى هنا كي أتبادل معهم بعض الخبرات التي أتيحت لي عندما كنت حاكما لبوليفيا خلال فترة قصيرة بصفتي الرئيس الذي جاء من الحركة الاجتماعية، حركة الشعوب الأصلية.

في تاريخ بوليفيا، كان السكان الأصليون الأكثر عرضة للكراهية، والإذلال، والذم، والتهميش، والتمييز. وبفضل نضال إخوتي ووعيهم، ليس في حركة السكان الأصليين فحسب، ولكن أيضا في الحركات الاجتماعية، تسنّت لهم الفرصة لتبادل الخبرات من أجل الدفاع عن الحياة، وتغيير النماذج التي تهدد الحياة والطبيعة نفسها.

أود أن أقول للجمعية أولا وقبل كل شيء إنه تاريخيا، لم تكن حركة السكان الأصليين في بوليفيا قادرة إلاّ على التصويت فحسب، ولكن من دون أن تحكم.

وفي هذه الفترة القصيرة، أظهرنا أن حركة الشعوب الأصلية ليست موجودة للتصويت في الانتخابات فحسب، وإنما لتحكم أيضا. وبفضل نضال الحركات الاجتماعية،

لم تعد السياسة عملا أو مكافأة. فالسياسة باتت تعني الآن الخدمة والالتزام، وأبعد من ذلك، التضحية باسم شعوبنا.

ثانيا، إن أولئك الذين يحكمون العالم بحاجة إلى ممارسة الحكم عن طريق طاعة شعوبهم ومن خلال العمل بالتعاون مع شعوبهم ومع الحركات الاجتماعية. لا يمكن لشعوبنا وأممنا أن يحكمها المصرفيون أو رجال الأعمال الأقوياء أو الشركات المتعددة الجنسيات. وبوليفيا هي البلد الأول والوحيد الذي أدمج إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في تشريعاته. إذ مُنح الإعلان عام ٢٠٠٧ المركز القانوني في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وبالمثل، تمّ إدراج حقوق الشعوب الأصلية في دستورنا الذي أقرّه استفتاء عام ٢٠٠٩.

ثالثا، ينبغي للجميع الاستفادة من الموارد الطبيعية التي أسبغتها علينا بسخاء أمنا الأرض. لقد بلغت عائدات النفط في بوليفيا عام ٢٠٠٥، قبل أن أصبح رئيسا، ما مجموعه ٣٠٠ مليون دولار. وفي هذا العام، عقب تأميم البتروكيميائيات، ستتجاوز عائدات النفط ٦ بلايين دولار. فبمنتهى الصراحة وبكل الإخلاص الواجب، أود أن يعلم الأعضاء أننا لم نكن، لا أنا ولا نائب رئيس الجمهورية ولا مجلس الوزراء، ندرك مدى سرعة تغيّر الوضع الاقتصادي في بلدنا. ومن خلال تأميم الهيدروكربونات، حرّرنا أنفسنا اقتصاديا من شرطة الاقتصاد العالمي، وأقصد بذلك البنك الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي. لقد كانت سياستنا الاقتصادية من قبل تقررها تلك المؤسسات الدولية التي تتبع نموذجا يتمثل هدفه الرئيسي في استغلال مواردنا الطبيعية.

رابعا، ثمة موضوع هام آخر هو تغير المناخ، الذي أصبح واحدا من أخطر المشاكل لكوكب الأرض والبشرية. وأفضل طريقة لمكافحة تغير المناخ هي من خلال سياسات حركة الشعوب الأصلية وخبرتها وتقاليدها، التي تستند إلى التضامن والتكامل، والأهم من ذلك كله، إلى نمط الحياة الذي يتواءم مع أمّنا الأرض. وبالنسبة للشعوب الأصلية، فإن نموذج حُسن العيش يعني حُسن عيش المرء مع ذاته، ومع مجتمعاتنا المحلية، وفي وئام مع الطبيعة.

خامسا، إن الشعوب الأصلية يجب أن تكون الجهات الفاعلة في عملية التغيير، بالتناغم مع أنماط التنمية الخاصة بها، ومع احترام التعددية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقضائية لجميع الشعوب. ونحن بحاجة إلى تعزيز الروابط التي توحد بيننا، والاستفادة من طاقاتنا المشتركة بغية بناء ثقافة الإخاء والسلام والحياة.

سادسا، نحن بحاجة إلى الاعتناء بالأراضي الزراعية والغابات في العالم وتوفير الحماية لها، بهدف تعزيز الإمكانات الإنتاجية الكاملة لأراضينا، وقبل كل شيء تلك التي تعود إلى الشعوب الأصلية. وبالمثل، لا بد للشعوب الأصلية أن تعزز قدرتنا على إطعام جميع أمم العالم بمنتجاتنا العضوية والإيكولوجية.

أخيرا، من الضروري للشعوب الأصلية في العالم أن تمارس ممارسة كاملة حقوقها الفردية والجماعية في أراضيها وأقاليمها. فنحن بحاجة إلى التغلب على قيودنا المتعلقة بالتنمية من خلال الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه، والتخلص من النفايات، فضلا عن الخدمات الأساسية كافة. وبفضل التحسن الاقتصادي في بلدي ونظم السواتل التي أقمناها، هناك البعض من إخوتنا وأخواتنا في الأماكن النائية – الرجال والنساء الذين لم يشاهدوا قط حتى عاصمة مقاطعتهم – هم الآن أفضل حالا وأفضل اتصالا، على الرغم من أن جميع مطالبهم لم تتحقق بالكامل. فمن الصعب تلبية مطالب الجميع في إطار زمني قصير، ولكن التغيير قد بدأ يطال مختلف المجتمعات المحلية في بوليفيا. قبل ذلك، لم يكن هناك هاتف ولا مياه صالحة للشرب ولا كهرباء. ولم يكن هناك تلفاز ولا إذاعة. أمّا الآن، فهناك أكثر من ٨٠ في المائة

من مقاطعاتنا ومجتمعاتنا المحلية لديها المياه الصالحة للشرب. والاتصالات السلكية واللاسلكية تصل إلى أكثر من ٩٠ في المائة من السكان. وتظل نقطة الضعف الرئيسية هي الافتقار إلى نظم الري. وتلبية هذه الحاجة لا تزال إحدى مسؤولياتنا.

ومن الأهمية بمكان لجميع حكومات العالم أن تواصل عملية التغلب على ظروف الفقر المدقع والتمييز التي لا تزال تؤثر على الشعوب الأصلية ومن ثم القضاء عليها، فضلا عن إيجاد حلول لمشاكل الفقر الهيكلية التي ما فتئت تواجه العديد من هذه الشعوب. لقد خفّضنا نسبة الفقر من ٣٨ في المائة إلى ١٨ في المائة، وهو رقم قياسي تاريخي لبوليفيا من حيث القضاء على الفقر.

إن الشعوب الأصلية تقاوم باستمرار عمليات الاستيطان في بلداننا، وهي تحافظ دائما على ثقافة الحياة. لقد تعلمنا أن نعيش في وئام وتوازن مع أمّنا الأرض، ونحن نمثّل الاحتياطي الأخلاقي للبشرية. وينبغي لهذا المؤتمر العالمي أن يكون نقطة انطلاق لتحديد عملنا الجماعي في الدفاع عن الحياة والشروع في عملية التحول والتغيير بناء على حكمة شعوبنا الأصلية وعلمها، والعمل مباشرة في تناغم مع التكنولوجيا والتقدم العلمي في عصرنا.

أيها الأخوة والأخوات، من الأهمية بمكان، حرصا على حريتنا الجماعية، أن أتشاطر وإياكم تجربتنا الصغيرة بعدما توليت المسؤولية عن العمل من أجل بلدي. علينا أن نحرر أنفسنا سياسيا بهدف تحرير أنفسنا اقتصاديا. والجمعية تدرك تماما أنه على مر التاريخ، كانت هناك إمبراطوريات شتى تسعى إلى الهيمنة علينا سياسيا من أجل سرقتنا وتحقيق مكاسب خاصة بها. ولحسن الطالع أن التحرر السياسي من خلال الثورة الديمقراطية والثقافية مكّننا من تلبية مطالب شعبنا. وأشعر بالامتنان تجاه الأمم المتحدة والجمعية العامة لإتاحتهما فرصة المشاركة في هذا الحدث الدولي لحركة الشعوب الأصلية على صعيد العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

**الرئيس نينيستو** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالشعوب الأصلية. إن مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في هذا المؤتمر وفي الإعداد له يجعل هذه المناسبة مناسبة خاصة لنا جميعا. ويعزز ذلك التزامنا المشترك بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١).

إضافة إلى ذلك، يشكل هذا المؤتمر خطوة هامة على طريق تنفيذ توصية رئيسية صدرت في ألتا، بالنرويج قبل عام. فالشعوب الأصلية ينبغي أن تتمتع بالحق في المشاركة في الأمور التي تعنيها في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى مقترحات الأمين العام في ذلك الصدد. وفي هذا السياق، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء ما تردد عن محاولات لمنع ممثلي الشعوب الأصلية من روسيا من الانضمام إلينا اليوم.

كما أن مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار أمر حيوي على المستوى الوطني. وقد تختلف الإجراءات من بلد إلى آخر، ولكن في جميع الحالات ينبغي أن يتمثل الهدف في التوصل إلى توافق في الآراء بحسن نية. والسلطات في فنلندا ملزمة بموجب القانون بالتفاوض مع برلمان الصاميين، وهو الهيئة التمثيلية للسكان الأصليين من قبائل الصاميين. وعملت الحكومة الفنلندية في الآونة الأخيرة مع برلمان الصاميين لتوسيع نطاق الالتزام بالتشاور. ويوضح الإصلاح المقترح مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

وبينما نتذكر اليوم كلمات الأمين العام السابق السيد كوفي عنان، ”لنكفل لجميع الشباب كل الفرص للمشاركة بشكل كامل في حياة مجتمعاتهم“، نشهد الدور الهام الذي تضطلع به وفود شباب الشعوب الأصلية في هذا المؤتمر. ويجب أن يتمتع شباب الشعوب الأصلية بحق المشاركة في مجتمعاتهم وأن تتوفر لهم السبل والدعم للقيام بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، تكتسي إتاحة فرص الحصول على التعليم والمعلومات ووسائل الاتصال أهمية حاسمة. وفي فنلندا، اتخذ شباب الصاميين خطوات هامة لتحسين مشاركتهم الثقافية والسياسية من خلال إنشاء مجلس شباب الصاميين. وثبت أن تدابير إحياء لغات الشعوب الأصلية، بما في ذلك أنشطة ”عش اللغات“ للأطفال، وسيلة فعالة لتعزيز هوية شباب الشعوب الأصلية.

إن دور فنلندا في منطقة القطب الشمالي يحدده موقعنا الجغرافي، كما تحدده خبرتنا في هذه المنطقة وتركيزنا على التنمية المستدامة والاعتبارات البيئية والتعاون الدولي. ومن الضروري كفالة رفاهية سكان منطقة القطب الشمالي. ونحن مقتنعون بأن ذلك يسهم في الاستقرار الاقتصادي ويعزز القدرة التنافسية. فتغير المناخ تترتب عليه عواقب بالنسبة لنا جميعا. ويجب علينا التصدي لها معا.

وتشكل قطاعات مثل صيد الأسماك والرعي والصيد والسياحة أمورا حيوية لتطوير الأعمال في المنطقة القطبية الشمالية ولسبل عيش الشعوب في القطب الشمالي. ومن دواعي سرور فنلندا البالغ إنشاء المجلس الاقتصادي لمنطقة القطب الشمالي قبل أسبوعين في إيكالويت، بكندا. ويعمل قادة الأعمال في المنطقة القطبية الشمالية والشعوب الأصلية معا لتيسير أنشطة الأعمال في ما بين المنشآت التجارية في القطب الشمالي والتنمية الاقتصادية المسؤولة. وسيكون للمعارف التقليدية والتوجيه والتركيز على المشاريع الصغيرة دور محوري في ذلك العمل، الذي ستواصل فنلندا دعمه في مساره إلى الأمام.

دأبت بلدان الشمال الأوروبي منذ عهد بعيد على التعاون مع الهيئات التمثيلية لشعوب الصاميين وغرينلاند. والتعاون عبر الحدود أمر حيوي بغية إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة. ونعمل معا على الصعيد الدولي بشأن مسائل مثل التنوع البيولوجي. ولا يخلو التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من تحديات. والحوار الحقيقي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على الجميع. لذلك، يجب أن تلقى أصوات الشعوب الأصلية آذانا صاغية أيضا في الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية فنلندا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لصاحب المقام هنري جومبو، وزير اقتصاد الغابات والتنمية المستدامة في جمهورية الكونغو.

**السيد جومبو** (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني الإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود في البداية الإعراب عن تهاني المجموعة الأفريقية لمعالي السيد سام كاهامبا كوتيسا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

ويسر المجموعة الأفريقية قيادة أوغندا لجلسات هذا المؤتمر العالمي الهام المكرس لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها. فقد اعتمدت أوغندا، جنبا إلى جنب مع البلدان الأفريقية الأخرى، نهجا شاملا وتدريجيا حيال المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية. كما أننا مدينون لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، سعادة السيد جون آش. فقد كفل إصراره وقيادته عقد هذا الاجتماع الهام في ظل أفضل الظروف المواتية قدر الإمكان.

ونود أن نؤكد أن العملية التي أدت إلى عقد هذا الاجتماع الهام كانت بناءة وشاملة للجميع وتقيدت بالأحكام

ذات الصلة في القرار ٢٩٦/٦٦، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي دعا بشكل خاص إلى المشاركة الفعالة في هذا المؤتمر.

تود المجموعة الأفريقية في هذه المرحلة أن تعرب عن تقديرها العميق للمساهمة الهامة للشعوب الأصلية في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر العالمي. وبما أن السكان الأصليين يمثلون موضوع المؤتمر وطرفا رئيسيا مشاركا فيه على السواء، فقد أسهمت مشاركتهم النشطة في إعداد مشروع القرار A /69/L.1، الذي سيُعتمد اليوم والذي يعبر عن إسهاماتهم وتوصياتهم القيمة.

وكيف يمكننا، بالأعداد الكبيرة منا في قاعة الجمعية العامة، ألا نسلم بأن هدفنا المشترك هو تأكيد إيماننا المشترك بحقوق الإنسان الأساسية، وكرامة الإنسان وقيمته، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟ وخارج نطاق هذه الأرقام، تتضح هنا أيضا إرادتنا المشتركة للتمسك بالالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

ومن الواضح أن المناقشات التي أجريناها خلال عملية التحضير لهذا المؤتمر، لا بل قبل ذلك، قد كشفت عن ثراء في مشاعر المواساة المحيطة بقضايا الشعوب الأصلية. ففي أفريقيا، مسألة الشعوب الأصلية التي تجمعنا هنا اليوم، يمكن مناقشتها على نحو مناسب في ضوء تاريخ القارة، لأن تاريخ الشعوب الأصلية يختلف من منطقة إلى أخرى في العالم ومن بلد إلى آخر. واليوم، أدرك الوعي الجماعي في نهاية المطاف الحاجة إلى توفير حماية خاصة لتلك المجتمعات التي لطالما نُبذت بفعل التمييز.

ولما يقرب من عقد من الزمان، تبنت البلدان الأفريقية قضية الشعوب الأصلية ووفرت ضمانة جديدة لالتزامها بتلك القضية. ونحن نذكر بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١)، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اعتُمد بتأييد واسع النطاق من البلدان الأفريقية. وكان هذا بلا ريب انتصارا للعدالة والكرامة الإنسانية، بعد مضي أكثر من عقدين من المفاوضات بين ممثلي الحكومات والشعوب الأصلية. وتنظر المجموعة الأفريقية إلى مشاركتها بشكل فعال في هذا المؤتمر على نفس المنوال.

وقد تحسنت حالة الشعوب الأصلية منذ ذلك الحين بصورة تدريجية، وتعترف بلدان أفريقية عديدة الآن بوجود شعوب أصلية في أقاليمها باعتبارها جماعات شعوب أولى، لكنها ظلت مهمشة تاريخيا. وتعمل حكوماتنا لضمان اندماج الشعوب الأصلية اجتماعيا وتعزيز وحماية حقوقها بوصف أفرادها مواطنين كاملي الأهلية،وقادرين على المشاركة الكاملة في حياة شعوبنا مع الاحترام الواجب لثقافتهم ولغتهم. لقد أصبحت الحماية والاندماج الاجتماعي أمرا واقعا الآن.

في أعقاب العملية التشاورية التي حددت العوامل والأسباب والآثار الناجمة عن التمييز الذي يعاني منه السكان الأصليون في الكونغو، فقد وضعت الحكومة الكونغولية قانونا وطنيا معياريا يجسد رغبة الحكومة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وهو قانون تعزيز الشعوب الأصلية وحمايتها، المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١. والآن، وبعد ثلاث سنوات من اعتماده، تتضح آثار هذا القانون الذي اعتُبر ثوريا ومثالا يُحتذى في القارة الأفريقية.

ومن أجل تجسيد هذا القانون، اعتمدت الحكومة الكونغولية في آب/أغسطس ٢٠١٣، خطة عمل وطنية جديدة من أجل تحسين نوعية حياة الشعوب الأصلية. ولضمان استفادتها من المكاسب المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية، فإن النص يوفر نُهجا تشاورية وتشاركية تأخذ بالحسبان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المحلية فيما يتعلق باستخدام هذه الموارد. وتضمن الأحكام السارية لذلك النص التقيد الصارم باستمرار ممارسة الشعوب الأصلية لحقوقها وأنشطتها الثقافية.

وكما نعلم، فإن أسلوب حياة الشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية يسهمان في الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات واحتباس الكربون. ولذلك، فإن بلدي يدعو المجتمع الدولي والحكومات إلى حشد الوسائل الضرورية للاستثمار في تطوير البنية التحتية الأساسية بالقرب من مجتمعات الشعوب الأصلية. وينبغي أن يشمل هذا النهج تعزيز الأنشطة المدرة للدخل والدفع مقابل الخدمات البيئية.

وعلاوة على ذلك، ولإعطاء الشعوب الأصلية وسيلة لتبادل معارفها ومهاراتها، فقد بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية بإضفاء صبغة مؤسسية على المنتدى العالمي للشعوب الأصلية في وسط أفريقيا، بوصفه منبرا للتكامل والتعاون بشأن قضايا الشعوب الأصلية في حوض الكونغو. تلك المؤسسة، التي تقع في مقاطعة ليكوالا شمال الكونغو، أصبحت جزءا لا يتجزأ من الهيئات التنفيذية في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما هو الحال في أماكن أخرى في أفريقيا، وعن طريق تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، يظل هدف بلدي هو إرساء سيادة القانون، بلا تمييز على أساس الأصل أو الانتماء العرقي أو أسلوب الحياة أو الثقافة.

إن طريق تحقيق المساواة فيما بين البشر أمر مُضنٍ، بطبيعة الحال، ويجب الحفاظ عليه بالإرادة القوية لدى حكوماتنا. وتشارك البلدان الأفريقية في هذا الجهد، وسوف تواصل العمل مع منظومة الأمم المتحدة وجميع المبادرات الرامية إلى تنمية تلك الفئات المهمشة. وسوف تستمر أفريقيا بالمشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة أي إهانة للضمير الإنساني، ولن تدخر جهدا للإسهام في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها. وهذا هو التزام حكوماتنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لفخامة السيد توماس هندريك إيلفيس، رئيس جمهورية إستونيا.

**الرئيس إيلفيس** (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يكرس جهوده لحقوق الشعوب الأصلية. وبوصف الإستونيين أحد الشعوب الأصلية، فقد عاشوا في إقليمنا الحالي منذ بضعة آلاف من السنين – ويسعدني أيّما سعادة أن أرى فيما بين المشاركين هنا عددا كبيرا من المعنيين بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. وبالتالي، يمكننا أن نناقش معا القضايا التي تواجهها الشعوب الأصلية.

لقد شهدنا التجربة على كلا الجانبين – بوصفنا شعبا أصليا مضطهدا، والآن بصفتنا عضوا في الأمم المتحدة. ونحن نعلم ما تواجهه الشعوب الأصلية. كما أود أن أشير، في البداية، إلى أنه من المؤسف أن مشاركة الشعوب الأصلية في منتديات الأمم المتحدة عرضة للتساؤل بصورة مستمرة. ومن غير المفهوم، إن لم يكن من المستغرب والمشين، أن تحاول بعض الدول عرقلة مشاركة الشعوب الأصلية دون تقديم تفسير لإجراءاتها. ونأمل أن يصبح هذا عما قريب من ذكريات الماضي وأن يكون للشعوب الأصلية صوت قوي في المجتمع الدولي.

وأذكّر أن الشعوب الأصلية، الأكثر تأثرا بأحكام الوثيقة الختامية (مشروع القرار A/69/L.1) الذي سنعتمده اليوم، لم تتمكن من المشاركة في المفاوضات المتعلقة بها في مراحلها الأخيرة. ومع ذلك، أرى أن إسهاماتها في المراحل السابقة توفر أساسا جيدا للملكية المشتركة للوثيقة. ويسرني أنه، في الوثيقة الختامية التي نحن بصدد اعتمادها، يمكننا إعادة التأكيد على التزامنا بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. إنها تتضمن أهدافا واضحة لمواصلة تحسين حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك اتخاذ الأمم المتحدة لإجراءات أقوى. ويحدوني الأمل في أن تكون الوثيقة الختامية بمثابة الأساس للمضي قُدما، ونتطلع إلى سرعة تنفيذها.

ويجب أن تحترم حقوق الشعوب الأصلية. والغالبية العظمى من الدول تفعل ذلك، عن طريق الإعراب عن تأييدها للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

كما أعربت إستونيا عن ذلك الاحترام. بيد أنه للأسف، يجري غالبا في كثير من البلدان تقديم المكاسب المادية على الحقوق الأساسية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن نفهم أن التراث الثقافي للشعوب الأصلية شكل من أشكال الثروة التي تفوق أهميتها بوضوح الربح الاقتصادي الذي يحققه الاستغلال المكثف وغير المستدام للموارد الطبيعية.

إن السعي المتهور إلى تحقيق الربح على حساب ثقافات الشعوب هو بالضبط ما شهدناه في العديد من المناطق الفنلندية الأوغرية. وبالنسبة لشعب إستونيا، فإن مستقبل الشعوب الفنلندية الأوغرية، الذين تربطنا بهم صلة القرابة واللغة، قريب جدا من أفئدتنا. فنحن نعرف الخوف من الاندثار وشعرنا به. ونلاحظ بقلق أن تعداد الشعوب الفنلندية الأوغرية قد انخفض، في حين لم يكن النشاط الاجتماعي السياسي اللازم لتحسين مركزها دوما على قدر التحديات الكبرى في ذلك المجال. وسيكون أسوأ سيناريو، في رأينا، اختفاء المنظمات الوطنية وتهميش قادتها وأن تصبح البلدان التي تعيش فيها هذه الشعب لا مبالية، مدعية على هذا الأساس أن الشعوب الأصلية ليس لديها ”منظور“، وأنا استخدم هنا عبارة تعلمناها من الحقبة السوفيتية.

وقد خلف التحضر والتصنيع والحروب العالمية والترحيل والهجرة المكثفة جراحا عميقة لدى العديد من الشعوب الأصلية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الفوتيون، أبناء عمومتنا من الفنلنديين الأوغريين. قبل بضع سنوات من مطلع الألفية، بدأ تشييد ميناء لاوغاسو الكبير والذي يجري تشييده على أراضي الفوتيين التاريخية، والتي عاش عليها أبناء عمومتنا لفترة مساوية لتلك التي عشناها نحن الإستونيين على أرضنا. ويشكل ذلك التشييد خطرا كبيرا على القرى الثلاث الفوتية المتبقية: لوتسا، ليفتشولا، يوغوبيرا.

ويتعارض تشييد ميناء لاوغاسو مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لكن الحالة الراهنة التي يواجهها الفوتيون ليست فريدة من نوعها. فنحن نعلم جميعا أن هناك قائمة طويلة من الشعوب الأصلية التي تعيش في ظروف بالغة الصعوبة. وعلى سبيل المثال، جنبا إلى جنب مع الفوتيين، يعيش شعب فنلندي أوغري صغير آخر، هم الإيزوريون الذين يتعرضون بشكل خاص للخطر جراء خطة لبناء مصنع للمواد الكميائية بجوار قريتيهم، روتشي وفيشتينا. وإذا أقيم مصنع المواد الكيميائية ودُمرت البيئة، سيتعرض شعب الفوتيين وثقافتهم للخطر بل وربما الدمار. وستزداد البشرية فقرا على نحو مطرد.

وبغية تقديم الدعم للشعوب الشقيقة لنا، دشنت الحكومة الإستونية ”برنامج الشعوب الشقيقة“ في عام ١٩٩٩. وهو برنامج مساعدات حكومي لدعم اللغات والثقافات الأورالية الأصلية، يقدم الدعم في خمسة مجالات مختلفة – الدورات التعليمية والتدريبية والأبحاث والثقافة وتبادل المعلومات والرعاية الصحية وحماية البيئة. ويسهم خبراء من إستونيا منذ سنوات عديدة في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. كما تقدم حكومتنا الدعم المالي لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، وسنواصل القيام بذلك في المستقبل.

وأود أن أثني على نيوزيلندا لدأبها على إشراك شعوب الماوري في وفدها وفي الاجتماعات. وأود أن أشكر السويد وفنلندا والنرويج على ضمان وجود وفد ممثل للصاميين في جميع اجتماعات الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية وعلى تعبيرها عن قلق صادق بشأن مستقبل الشعوب الأصلية. وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس فنلندا

بخصوص عدم قدرة أبناء شعب الصاميين على حضور هذا الاجتماع.

وأود أن أشكر أوكرانيا على دعم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١/٢٩٥) وعلى الاعتراف بتتار القرم باعتبارهم شعبا من الشعوب الأصلية. وأود أن أشكر العديد من البلدان الأخرى التي تتخذ خطوات لتحسين حالة الشعوب الأصلية. ونحن ملتزمون ببذل كل ما في وسعنا لدعم الشعوب الأصلية واحترام ماضيها وإيجاد مستقبل لها. ولا بد من الاعتراف بجميع الشعوب الأصلية، بغض النظر عن المكان الذي تعيش فيه، سواء كان ذلك في مقاطعة لينينغراد أو القرم أو ولاية أمازوناس أو نيوزيلندا أو أريزونا أو شبه الجزيرة الاسكندنافية. لنتعلم الاستماع إلى الأصوات التي جرى إسكاتها لفترة طويلة جدا والتي لاتزال يتم إسكاتها في أغلب الأحيان. فلا يمكن أن نسمح باستمرار العقلية الاستعمارية للتغطية على الجرائم المرتكبة بحق الشعوب الأصلية، ولا يمكن أن نستمر في حرمان الشعوب الأصلية من الحق في أن يكون لها رأي في مستقبلها.

في الختام، كان الرئيس الإستوني السابق، الكاتب والمخرج السينمائي المحبوب لينارت مري، أحد الأفراد الذين تجرأوا على الاستماع إلى تلك الشعوب وتصويرها. وأود أن أدعو الأعضاء إلى افتتاح معرض صور من فيلمه ورحلاته إلى مناطق الشعوب الفنلندية الأوغرية الأصلية، وذلك في مبنى المؤتمرات اليوم الساعة ١٨/٠٠. وهو تكريم ملائم لمخرج عظيم ورجل كرس حياته لبيان كيف يعيش أبناء الشعوب الأصلية وكيف يعانون.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية إستونيا على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

**الرئيس بينيا نييتو** (تكلم بالإسبانية) بصفتي رئيس المكسيك وممثل دولة متعددة الثقافات، تأسست في الأصل على أساس شعوبها الأصلية، إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذا المؤتمر العالمي. وقد جئت إلى هذه الجلسة العامة للتأكيد على التزام المكسيك المستمر بحماية حقوق وحريات الشعوب الأصلية والاعتراف بها في جميع مناطق العالم وبلدانه. وأعرب عن أسمى آيات تقديري للجمعية العامة لقرارها المتخذ في عام ٢٠١٠ بعقد هذا الحدث التاريخي، وهو أول اجتماع رفيع المستوى مكرس حصرا لرفاه الشعوب الأصلية.

وبالنسبة للمكسيك وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن مسألة الشعوب الأصلية متجذرة في هوياتنا وظروفنا التاريخية والاجتماعية والسياسية. وأذكر ذلك نظرا للتنوع اللغوي والعدد الكبير من السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذين يصل تعدادهم إلى ما يقرب من ٤٥ مليون نسمة. غير أنني أقول ذلك في المقام الأول بسبب ما أظهره رجال الشعوب الأصلية ونساؤها من التزام وقيادة على مر السنين في سبيل الاعتراف بحقوقهم وحمايتها وتعزيزها.

وبالنسبة للمكسيك، فإن الإسهام في التحضير لهذا المؤتمر العالمي والتفاوض على وثيقته الختامية (A/69/L.1) شرف كبير لنا. والهدف الرئيسي هو تحقيق الممارسة الفعلية لحقوق الشعوب الأصلية في جميع الدول. وهذا إنجاز كبير للغاية وقد تحقق نتيجة حوار مفتوح وبناء وشامل للجميع بين الدول الأعضاء وممثلي الشعوب الأصلية. وحرصنا أيضا على كفالة اتساق التوصيات مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتثق المكسيك بأن الوثيقة الختامية ستمثل خريطة طريق تمكننا من تعديل ترتيب قضايا السكان الأصليين في جدول الأعمال الدولي وإعطاء دفعة جديدة لعمل الأمم المتحدة في ذلك المجال.

إنَّ الوفد المكسيكي يقدِّر إدماج عدة نُهُج عرضَها لصالح شعوب العالم الأصلية، بما يشمل التالي: ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تضمن حقوق الشعوب الأصلية؛ وينبغي أن يكون لمشاركة الشعوب الأولى في أعمال الأمم المتحدة وضع متميِّز عن مشاركة المنظمات غير الحكومية؛ وينبغي أن تكون القوانين الوطنية موائمة لروح إعلان حقوق الشعوب الأصلية؛ وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يرصد، بالتشاور مع الشعوب الأصلية، تنفيذ الإعلان في كل دولة عضو وتقييمه وتحسينه. وتودّ المكسيك أن ترى هذه الأفكار مترجَمة إلى مكاسب ملموسة لنحو ٥ ٠٠٠ شعب أصلي في العالم.

ويتعيَّن علينا مواصلة العمل معاً. ومن المؤسف أنَّ عدم المساواة والظلم والتمييز ضد الشعوب الأصلية لا تزال واقعاً قائماً. وللقضاء على هذه الممارسات وتمكين الشعوب الأصلية من تأكيد حقوقها، علينا تعزيز التعاون الدولي وتكثيف الإجراءات داخل كل بلد قبل كل شيء. وفي المكسيك، يُقِرّ الدستور حقّ الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تقرير المصير ويضمنه، وحقّها بالتالي في الاستقلال الذاتي لتُقرِّر أشكالها الداخلية من التعايش والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. ويُقِرّ أيضا بحقها في حفظ وتعزيز ثقافتها وتقاليدها وعاداتها في جوٍّ من المساواة وعدم التمييز.

ولكي يمارس أكثر من ١٥ مليون شخص من السكان الأصليين حقوقهم ممارسة كاملة، فإنّ الدولة تعتمد على سياسة شاملة تهدف إلى تحسين نوعية حياتهم وإتاحة فرص أوسع للتنمية. وتشمل تلك السياسة إجراءات محددة للقضاء على الجوع والتغلُّب على الفقر المدقع في بلديات الشعوب الأصلية، فضلا عن إنشاء الهياكل الأساسية في مجتمعاتها المحلية. وعلاوة على ذلك، أُعيد تصميم وتعزيز البرنامج الرئيسي لمكافحة الفقر، الذي يخدم أكثر من ٦ ملايين شخص ذي نشأة أصلية. ونحن عازمون أيضا على دعم إدماجهم في التعليم العام وخدمات الرعاية الصحية والسكن اللائق. وإننا نشجِّع أيضاً حصولهم على العدالة، وجهودهم لزيادة الإنتاج وتسويق منتجاتهم وأشغالهم الحِرَفية مع التركيز على الاستدامة.

وبإيجاز، تدعم حكومة المكسيك الشعوب الأصلية بحيث يمكنها تحقيق التنمية الشاملة الحقيقية وتحسين دخلها ونوعية حياتها، بدون أن تفقد هُويتها الثقافية أو تتنازل عن الإرث الطبيعي للبلد. وفي هذا الصدد، وعملاً بالالتزامات الدولية، أرسينا حواراً محترَماً ومباشراً مع مختلف فئات السكان الأصليين بغية ترشيد السياسة العامة ومشاريع الهياكل الأساسية في مناطق نفوذهم. ونحن بذلك نضمن المشاركة الفعالة في إعداد الإجراءات التي تعزز تنميتهم الشاملة، مع الاحترام الكامل لتقرير مصيرهم.

إنَّ مبادرات التنمية التي تتخذها الأمم المتحدة تستحق مضافرة مهارات وخبرات جميع البلدان، لأننا لن نستطيع إلاَّ بالعمل معاً تحقيق هدف بناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. وباقتناع مُلزِم يواصل المكسيكيون العمل بمسؤولية عالمية في إطار هذه المنظمة الدولية، لأنها المنتدى الذي يمثل على النحو الأفضل تنوُّع الأمم والتطلع المشترَك إلى السلام والتنمية والازدهار لجميع شعوب العالم.

ونحن في المكسيك عازمون على بناء مجتمع حقيقي للحقوق، يمكن فيه لجميع الأشخاص، بصرف النظر عن منشئهم العرقي، أن يمارسوا في حياتهم اليومية الحقوق والحريات التي يكفلها دستورنا ومعاهداتنا الدولية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على بيانه.

وعملاً بالفقرة الفرعية ٣(ب) من القرار ٢٩٦/٦٦، نستمع الآن إلى ثلاثة بيانات يُدلي بها ثلاثة ممثِّلين لشعوب أصلية.

أعطي الكلمة الآن للزعيم أورِن لَيونز، رئيس مجلس أعيان شعب أونونداغا.

**الزعيم أورِن لَيونز** (تكلم بالإنكليزية): كما نقول في أونونداغا، ”شكَراً لكم على كونكم بخير“. وردُّكم، سيادة الرئيس، هو ”أجل، ما تقوله صحيح.“ لقد أُنيطت بي مجددا مسؤولية التكلُّم بالنيابة عن الشعوب الأصلية. وسأفعل أفضل ما أستطيع باسمها.

إنني سعيد بأن أرى الجميع هنا. لقد كانت رحلة طويلة. وإنني أحيِّي الجمعية بالسلام والصداقة، وبسؤال. كيف تُرشدون ٧ بلايين شخص بشأن علاقتهم بالأرض؟ وبانتظار أن يتعلموا تلك العلاقة، نحن جنس بشري معرَّض للخطر. فتلك العلاقة أساسية لوجودنا، وعلينا أن نفهم أنَّ الطبيعة هي السلطة والكلمة النهائية. وإننا نخضع لكل قوة طبيعية في هذا العالَم – المياه، على سبيل المثال، التي هي القانون الأول للحياة.

لدينا الآن ٧ بلايين شخص، سيصبحون قريباً ٨ بلايين، وبعد قليل ٩ بلايين، ثمّ ١٠ بلايين. وأبناؤنا سيعانون تداعيات القرارات التي تُتَّخَذ هنا اليوم. فقد أوكلت إلينا المسؤولية عن أجيال المستقبل؛ وأُخبِرنا بذلك قبل مئات السنين. لقد جرى إعدادنا – وجرى إرشادنا – من قِبَل صانع السلام العظيم، حين قال:

> ”في مجلسكم من أجل رفاه الشعوب، لا تفكِّروا في أنفسكم ولا عائلاتكم ولا حتى في جيلكم. إصنعوا قراراتكم بالنيابة عن سبعة أجيال إذاً“.

إنَّ تلك الأجيال المتلاحقة من البشرية التي تنتظر دورها على الأرض ستُحدَّد؛ والذين سيحددون مصيرها هم نحن الجالسين هنا اليوم. وأعتقد أنَّ الجيل الحالي هو الجيل الذي سيتخذ القرار بشأن ما إذا كنا سننجو أو لن ننجو بصفتنا جنساً بشريا.

إنني أحمل للمشاركين تحيات من الشعوب الأصلية حول العالم. وأود أن أؤكد: أننا حفَظَة تقاليد الأمم واحتفالاتها وتواريخها ومستقبلها، ونحن الذين نجَونا من تبشيركم.

لقد نجَونا بحكمة الكبار. ويسرنا أن نضيف أصواتنا إلى أصوات الآخرين في الجمعية في هذا الجهد العظيم من أجل المنطق السليم والسلام بين الأمم.

إنني أحمل رسالة في غاية الإلحاح، نُقِلت إلى لقائنا السنوي للدائرة التقليدية للمسنّين والشباب. وقد حملها عدَّاء من الشمال، وهو شخص تقليدي من غرينلاند. فقد قال: ”إنَّ الجليد يذوب“. وأبلغَنا أنهم لاحظوا قبل سنوات مساقط مائية تقطر من الواجهة الشفَّافة لجبل الجليد، وقد تطورت تلك المساقط إلى نهر هادر من مياه الجليد تصبّ من الجبل إلى المحيط الأطلسي. وفُقِدت آلاف الأقدام من الجليد، وهي مستمرة في الذوبان بوتيرة متسارعة. وإنني أُذكِّر الجمعية بأنَّ التسارع هو ما نتعامل معه. والأثر المضاعَف هو أننا الآن منشغلون كلياً.

وبصفتنا قادة العالم، وصوتاً جماعيا، فإننا في الجمعية ننضمّ إلى رسالة السلام هذه. ونُضيف حضورنا دعماً لهذا الجهد العظيم من أجل المصالحة بين الشعوب والأمم. ونوافق على أنه يجب أن يكون هناك مساواة وإنصاف بين الأمم الغنية والفقيرة، وبين الشعوب البيضاء والشعوب الملوَّنة، وبين الأغنياء والفقراء، مع اهتمام خاص بالنساء والأطفال والسكان الأصليين. وإننا نُضيف بأصواتنا الجماعية أنه يجب أن تكون هناك مصالحة بين الشعوب والعالم الطبيعي، وبين الدول القومية والغابات التي تحفظ بقاءنا، وبين الشركات والموارد التي تستخرجها، وبين السمك الذي تلتقطه والمياه التي تستخدمها.

إنَّ الأمم والشعوب الأصلية تؤمن بالقوى الروحية للكون. ونحن نؤمن بالقوة والسلطة المطلقتَين والطاقة غير

المحدودة التي تتجاوز إدراكنا. ونؤمن بنظام الكون. كما نؤمن بقوانين الخلق وبأنَّ الحياة كلها محكومة بهذه القوانين الطبيعية. ونسمِّي هذا الجوهر روح الحياة. وهذا ما يعطي العالم القدرة على الخلق والتكاثر، ويصبح قانون التجديد الوازن والقويّ – ألا وهو قانون البذور.

إننا نتكلَّم عن ذلك بأصواتنا الجماعية لتذكير الجميع بأنَّ الروح والقوانين الروحية تتخطَّى الأجيال. ونحن نعرف ذلك لأنَّ هذا هو الذي ساعدنا على البقاء. فالدين والروحانية حيويان للبقاء والقانون الأخلاقي. إنه الإيمان الذي حافظ على روحنا البشرية في أحلك ساعاتنا. فقد أبقى على روحنا البشرية في أوقات الأزمة أثناء الفترات التي عانيناها عبْر التدابير الطاحنة من الاضطهاد بلا رحمة، التي امتدت أجيالاً وتستمرّ اليوم. ومع ذلك، نحن هنا اليوم، نضيف أصواتنا إلى هذا النداء للتعقل في القيادة والمسؤولية أمام الأجيال المقبلة التي تتطلع إلينا بوجوهها من الأرض، وكلٌّ منها ينتظر دوره في الحياة هنا.

والأصوات الجماعية للشعوب الأصلية تضيف أننا محزونون لغياب العديد من إخوتنا، الذين لم يُسمَح لهم بأن يكونوا في الجمعية اليوم. لكننا نعتقد أنَّ المصالحة ينبغي أن تبدأ في الأمم المتحدة، لأنَّ السلام مصطلح شامل. فنحن نشمل الجميع، والسلام والمصالحة هما هدف مؤتمر القمة هذا. إنَّ السلام حيوي، ويقتضي جهداً كبيراً من الروح والعقل لبلوغ الوحدة. وعلى قادة السلام أن يمضوا قدُماً ويتولَّوا المسؤولية عن تغيير نموذجي في اتجاه الأساليب الحياتية والمجتمعات المادية الحالية. فقد أصبح الجنس البشري المستهلك الأكثر شراهة وإساءة لموارد الأرض. لقد رجَّحنا الميزان ضد أبنائنا ومستقبلهم، ونحن نعرض الحياة كلها للخطر.

وعلى الرغم من جميع تصريحاتنا وإعلاناتنا، وبصرف النظر عن مدى عمقها، فإنّ الجليد يذوب في الشمال. ونحن نشهد تسارعات الرياح. ونشهد الحرائق التي تندلع في أرجاء العالم، والحشرات المتَّجهة شمالاً ومرض اللايم الناجم عن لسعة القُرادة. وإننا نتعامل مع هذا كله. ونحن نرى أنَّ أشعة الشمس التي تعطينا الضوء والطاقة وجوهر الحياة، باتت اليوم تسبب المرض بين الناس، وتجعل الحيوانات عمياء وتقتل هائمات البحر. إنها البداية فقط، ونحن عاجزون فعلياً. وسنرى الآن القوة الحقيقية، القوة الروحية للأرض.

ولا يمكن أن يحلَّ السلام ونحن نعلن الحرب على أمّنا الأرض. فيجب اتخاذ إجراءات مسؤولة وجريئة لإعادة تنظيم أنفسنا مع القوانين العظيمة للطبيعة. يجب أن نتصدى لهذه الأزمة الآن، حيث لا يزال لدينا وقت. إننا نقدِّم هذا الكلمات بصفتنا عامة الناس دعماً للسلام والإنصاف والعدالة والمصالحة. وبينما نحن نتكلم، يواصل الجليد الذوبان في الشمال.

وهناك إضافة لذلك. لقد ألقيت هذا الخطاب قبل ١٤ سنة في هذه القاعة ذاتها. فما الذي استفدناه إذاً؟ هذا الجهد بالنسبة إليَّ للتكلُّم بالنيابة عن الشعوب الأصلية، فكَّرتُ، حسناً، ماذا سأكتب الآن؟ قلتُ إنني لست بحاجة إلى الكتابة. إنني محتاج إلى مجرَّد إعادة ما قلناه للجمعية قبل ١٤ عاماً– إنها سنوات ثمينة ضاعت. لذا، أحثّ الجمعية، وأحث الدول الأعضاء على الإصغاء إلى صوتنا. إننا نبض أمِّنا الأرض. لدينا الخبرة وكثير من المعرفة، فحافظوا على لغاتنا. إذ قد يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تدعونا مجددا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آيلي كِشكيتالو، رئيسة برلمان الصاميين في النرويج.

**السيدة كِشكيتالو** (تكلمت بالإنكليزية): إنه حقاً لشرف عظيم لي، بصفتي رئيسة برلمان الصاميين في النرويج، أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه المناسبة التاريخية اليوم، افتتاح المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية. لقد كانت رحلة طويلة لنا جميعا: من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حين قررت الجمعية العامة أنه ينبغي عقد المؤتمر العالمي، حتى

الافتتاح الفعلي للمؤتمر العالمي اليوم. وهذه الرحلة المضنية في إطار الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والنهوض بها، كانت رحلة مُلهِمة، لكنها مستندة إلى الواقعية.

وأشكر خالص الشكر من شاركوا في العملية، لا سيما الشعوب الأصلية في المناطق السبع التي تعيش فيها هذه الشعوب، بما في ذلك فريق التنسيق العالمي للشعوب الأصلية والدول الأعضاء، على جهودهم الدؤوبة وتحليهم بالحكمة وروح التعاون. وواجهنا تحديات في العملية، بما في ذلك فيما يتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية، لأسباب متصلة بالنظام الداخلي وغيره من المسائل.

واليوم، أترحم أيضا على أرواح ممثلي الشعوب الأصلية الذي اضطلعوا بدور مفيد في العملية ولكنهم رحلوا منذ ذلك الوقت. فقد كانوا أشقاءنا ومعلمينا وآباءنا وأمهاتنا وأصدقاءنا. وتستقر إسهاماتهم في أعماق قلوبنا، ونحن نحيي ذكراهم. وأنا على يقين بأن أرواحهم معنا خلال هذه الأيام التاريخية.

لقد ظلت الشعوب الأصلية معرضة للتهميش والتمييز ضدها وتجاهلها؛ ولكن هذا لم يُفت في عضدنا وكافحنا لعقود عديدة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حينما اعتمدت هذه الهيئة العالمية العليا في نهاية المطاف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والذي كان معلما تاريخيا بارزا وانتصارا للعدالة والكرامة الإنسانية. ويتمثل التحدي اليوم في تنفيذ أحكام الإعلان، بسد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وبين الإلهام والواقع، وبين الالتزام والتنفيذ، وبين السياسة وحسن النية والإخلاص.

لقد أسهم كل تجمع من التجمعات الاقليمية والمواضيعية المعنية بالشعوب الأصلية في تلك العملية، بالاستفادة من كفاحها لوقف الاغتصاب المستمر لأراضينا وأقاليمنا ومواردنا؛ وللقضاء على الممارسات التمييزية التي تهدف في بعض الأحيان إلى تدمير ثقافاتنا؛ ولوضع حلول لوقف تغير المناخ من أجل منع فرض نماذج للتنمية تؤدي إلى تدمير قدرات وسلامة أمنا الأرض الواهبة للحياة؛ وللمحافظة على هوياتنا وثقافاتنا وكرامتنا وسلامتنا الاجتماعية والسياسية.

وأصبح تجمع عُقد في مدينة صغيرة في الأرض التقليدية للصاميين في النرويج مركزا للعملية التحضيرية للشعوب الأصلية – الاجتماع التحضيري العالمي للشعوب الأصلية، المعقود في ألتا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وكان تجمعا حضره ما يقرب من ٦٠٠ من ممثلي الشعوب الأصلية من جميع أرجاء العالم، فضلا عن بعض الحكومات – وهو اجتماع حظي برلماننا بشرف استضافته. وكان مؤتمر ألتا مؤتمرا تاريخيا. وكان بمثابة التتويج والنتيجة النهائية لعملية بدأت على المستويين المحلي والوطني، وبعد ذلك أصبحت إقليمية وأخيرا عالمية. وحشدت الشعوب الأصلية من جميع أرجاء العالم الموارد والدعم واتفقت بالإجماع على أولوياتها المشتركة.

إن مدنية ألتا مدينة هامة. فهي المكان الذي صدر فيها الحكم بالإعدام ونفذ على العديد من قادة تمرد الصاميين في مدينة كاوتوكينو في عام ١٨٥٢. وهي أيضا منشأ سياسات النرويج المعاصرة المتبعة إزاء الشعوب الأصلية. وأبرز النزاع بشأن تطوير الطاقة الكهرومائية في المجرى المائي بين مدينتي ألتا وكاوتوكينو في ثمانينيات القرن الماضي الحاجة إلى إيضاح علاقة الدولة بالصاميين، بما في ذلك موقفنا القانوني. وكانت تلك بداية العملية التي أدت إلى اعتراف الدولة بالصاميين شعبا أصليا وإنشاء برلمان الصاميين.

وما انفكت الشعوب الأصلية تكافح لوقت طويل للغاية لكي يعترف بها باعتبارها ”شعوبا“ بموجب القانون الدولي. وكما نعلم، فإن المادة ٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١) مطابقة للمادة ١ من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦. والحق في تقرير المصير حق أساسي لجميع الشعوب، وهو يشمل حق الشعوب في أن تقرر بنفسها الكيفية التي تود أن تنخرط بها مع

الشعوب الأخرى ومع المجتمع الدولي. وينص الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن الشعوب الأصلية وأفرادها أحرار ومتساوون مع سائر الشعوب والأفراد، ولهم الحق في أن يتحرروا من أي نوع من أنواع التمييز. ونحن لم نصل بعد إلى هذه المرحلة، ولكننا نمضي ببطء في الاتجاه الصحيح.

وأرحب باعتراف الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بالحاجة الملحة إلى كفالة تمكن ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها التمثيلية من المشاركة في الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تؤثر عليها. والشعوب الأصلية على استعداد للانخراط في مناقشات بشأن تقرير الأمين العام عن هذه المسألة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

وأعتقد أن العملية المفضية إلى عقد المؤتمر الدولي أظهرت أن الشعوب الأصلية تقدم إسهامات هامة في أعمال الأمم المتحدة. ونحن شركاء موثوقون نشارك في أعمال الأمم المتحدة، ونقوم بذلك العمل بحسن نية ونتوقع في المقابل المعاملة بالمثل من الدول والأمم المتحدة. وليكن الأمر واضحا تماما؛ إن الشعوب الأصلية موجودة هنا لكي تساعد في تعزيز المجتمعات، بالنهوض بحقوقنا الجماعية، وحقوق شيوخنا ونسائنا وشبابنا وأطفالنا وذوي الإعاقة منا. وحينما تسخر البشرية إمكانيات الشعوب الأصلية، سنصبح جميعا أكثر وئاما وأكثر نجاحا وأكثر عدلا.

ولو كان هناك شيء علينا أن نتعلمه نحن جميعا الموجودون في هذه القاعة العظيمة، فهو أن العلاقة فيما بين الشعوب الأصلية والدول الأعضاء والأمم المتحدة يمكن أن تكون قائمة على الاحترام والاستفادة المتبادلين إذا أُقيمت بحسن نية وبروح التعاون. وعانت الشعوب الأصلية – ولا تزال تعاني – من أوجه الظلم التاريخي الناجمة من التمييز والاستعمار والمذاهب القانونية الباطلة وتجريدنا من أراضينا وأقاليمنا ومواردنا، وكل ذلك منعنا من ممارسة كامل حقوقنا، بما فيها الحق في التنمية وفقا لاحتياجاتنا وتطلعاتنا بالذات. ولذلك السبب نعمل بجدية بالغة لمناصرة حقوقنا.

ويقول مثل من أمثال الصاميين إن ”الليل ليس من الطول بحيث لا يأتي الصباح إطلاقا“، وهو يعني بصورة أساسية أن جميع الأمور السيئة ستبلغ منتهاها في نهاية المطاف. ويشكل اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي خطوة صغيرة ولكنها هامة نحو بزوغ فجر يوم الشعوب الأصلية. ولما لم ننجزه في هذه العملية، سنسعى لإنجازه في المستقبل، على الصعيدين الوطني والدولي، بعزم كبير وبروح التعاون.

ونحن ملتزمون بمواصلة بناء مستقبل عادل ومستدام للأجيال المقبلة. وسندعو إلى تحقيق ما هو مهم في حياة شعوبنا، بما في ذلك بزيادة جهودنا لبدء فصل جديد للتعاون الدولي يعترف بحقوقنا وينهض بها، مع الاحترام الكامل لحقوق الآخرين. وهذا هو الوقت الذي لا نملك فيه نحن – الدول والشعوب الأصلية وقطاعات المجتمع الأخرى – أي خيار أفضل سوى مواصلة العمل معا. وهذا هو الوقت الذي يجب فيه أن نستمر في تحقيق تطلعاتنا المشتركة لمراعاة حقوق الإنسان والعدالة والكرامة والنزاهة والهوية الثقافية ومستقبل أفضل للمجتمع العالمي قاطبة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لويس إيفليس، عضو مجلس الشيوخ في كولومبيا.

**السيد إيفليس** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تحية أخوية للغاية لرئيس الجمعية العامة، وللأمين العام ولرؤساء الدول والحكومات والوفود المختلفة وللشعوب الأصلية وممثليها في هذا المؤتمر.

كما أشيد بجهود الأمم المتحدة لكفالة إجراء عملية تشاركية لجميع الشعوب والهيئات المدعوة لبناء وثيقة من شأنها أن تنشئ خطة عمل ترمي إلى ضمان تنفيذ إعلان الأمم

المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١). وأود أيضا أن أبرز أعمال فريق التنسيق العالمي، لا سيما الدور الهام الذي اضطلعت به في العملية السيدة ميزنا كنينغهام والسيد ليس ماليزر.

وأشكر أعضاء هيئة تنسيق منظمات الشعوب الأصلية في بلدان الأنديز على منحي شرف المشاركة في المؤتمر. كما أشير إلى أن الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر (القرار ٢/٦٩) جاءت نتيجة لكفاح مستمر للمنظمات والشعوب الأصلية وقدرتها الكبيرة للمناقشة والتكاتف. ولذلك أحث على متابعتنا هذا الحوار ليس على المستوى الوطني، بل أيضا على المستوى الدولي وفي إطار الأمم المتحدة.

وأشيد التقدم الذي أحرزته دول وحكومات معينة وبرغبتها في أن تدمج في تشريعاتها الوطنية جميع الصكوك الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. كما أناشد إدماج جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها والوثيقة الختامية وتنفيذها في البرامج والسياسات العامة والميزانيات العلنية لضمان تمتع الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية والعالم بحقوقها.

كما أود أن أوضح أنه ولئن كان صحيحا إحراز تقدم هام في الأمم المتحدة، فان من الضروري جعل تطلعات الشعوب الأصلية ملموسة بصورة أكبر واعتماد نماذجها للتعايش والسلام والتنمية والرفاه. كما يجب أن يقال إن هناك الكثير من الفجوات التي تستدعي بالغ القلق. وكما لاحظت وكالات معينة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، لا تزال الشعوب الأصلية أشد الفقراء فقرا، بالرغم من الكثير من التشريعات وبعض الدساتير المتطورة في أجزاء معينة من العالم.

وتعاني الشعوب الأصلية من أكبر آثار تغير المناخ. كما أنها ضحايا لآثار نموذج للتنمية يؤدي إلى تفشي الأمية والفقر والجوع وهي تعاني من هذه الآثار. وفي العديد من أجزاء العالم، وفي المقام الأول في منطقتنا، تتعرض الشعوب الأصلية للتهديد من الإبادة البدنية والثقافية. كما شهدنا بعض الدول وهي تنفذ إصلاحات لخفض المعايير الدولية فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بالإخطار المسبق وتقرير المصير والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

ونشير إلى أن بعض القطاعات في إطار فئات الشعوب الأصلية أكثر عرضة للخطر، بمن في ذلك النساء والشباب والأطفال.

ونشهد أيضا زيادة الهجرات الجماعية للشعوب الأصلية إلى المدن الكبرى، نظرا للافتقار إلى الفرص في العديد من البلدان. وإزاء تلك الخلفية، وإقرارا بمشاعر السكان الهنود في بعض بلدان العالم، ونيابة عن الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية، أود أن أقدم التوصيات التالية:

ينبغي للدول أن تشرع في إدراج جميع الصكوك ذات الصلة واعتمادها في هيئاتها التشريعية الوطنية، بعد اعتماد الوثيقة الختامية الواردة في مشروع القرار A/69/L.1 واستنادا إلى الإعلان والصكوك الدولية المتعلقة بهذا الشأن. وينبغي أن يفضي ذلك إلى مبادرات ذات صلة بالسياسات العامة، تتسم بالشمول والقدرة على التمييز ومحاولة سد الثغرات التي أشار إليها المتكلمون، في الوثيقة الختامية القيمة للغاية التي سنقرها اليوم.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بيرسيفال (الأرجنتين).

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الإصغاء للشعوب الأصلية، وإيلاء الاهتمام لنماذج التنمية الخاصة بها، لأن لهؤلاء الناس علاقة عميقة الجذور مع أمنا الأرض ويعلمون أن الطبيعة نفسها لها حقوق. وإذا لم نفهم ذلك، سأكون متشائما بالنسبة لمستقبل رفاه، ليس فقط الشعوب الأصلية، بل أيضا البشرية

جمعاء. ونحن نوصي أيضا بأن توضع سياسات مختلفة للتعامل مع جميع صعوبات الاستبعاد التي يعاني منها نساء وشباب وأطفال مجتمعات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. ونحن بحاجة إلى تحقيق التقدم بشأن حق تقرير المصير. وإن الموافقة الحرة المسبقة عن علم ضرورية لأي إجراءات مقترحة. ومن المهم ألاّ ننظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادي في تلك الدول فحسب، بل يجب أن يظهر ذلك أيضا في العيش الكريم، باعتباره المؤشر الرئيسي للتغلب على الفقر ولضمان رفاه الشعوب الأصلية.

كما أود أن أوصي بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في بناء توافق الآراء عندما يتعلق الأمر بتحديد الاستراتيجيات، وعلى نحو يجمع بين المجتمع الدولي والقطاع الخاص والقطاعات المتعددة الأطراف لمعالجة جميع حالات الاستبعاد التي تعاني منها الشعوب الأصلية. ويجب على الشعوب الأصلية في داخل منظماتها، أن تشجع بنفسها على مواصلة الكفاح والعمل على تقديم المقترحات، لأن مستقبل البشرية ليس مستقبل الدول القوية والحكومات فقط، فهو أيضا المستقبل الذي في أيدينا. ويتعين علينا أن ننقذ هذا الكوكب معا، ولدينا جميعا الفرصة لتحقيق ذلك؛ هناك مجال للجميع.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): وفقا للفقرة ٣ (ب) من القرار ٢٩٦/٦٦، أعطي الكلمة الآن للسيد زيد بن رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان.

**السيد الحسين** (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أنضم اليوم إلى الجمعية العامة في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. وأرى هذا الأمر احتفالا ودعوة إلى العمل على حد سواء. ونحن هنا للاحتفال بالإسهامات التي تقدمها الشعوب الأصلية لمجتمعاتنا، إلى جانب التقدم الذي أحرزناه صوب الاعتراف والاحترام الكامل بحقوقها، بما في ذلك من خلال تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١ /٢٩٥). ولكننا أيضا هنا، كي تتمكن الدول من الالتزام باتخاذ إجراءات أقوى من أجل سد الثغرات في التنفيذ، الثغرات التي ما زالت تقلل من أثر الإعلان وغيره من معايير حقوق الإنسان، وحتى يتسنى لنا اتخاذ إجراءات لتعزيز كفاحنا ضد التمييز، والاستبعاد والاستيلاء على الأراضي التي ما زالت تعاني منه الشعوب الأصلية في جميع مناطق العالم. ويجب أن تثبت هذه الإجراءات أن عزمنا على النهوض بحقوق الشعوب الأصلية ليس مجرد كلام، ولكنه حقيقة.

وكما يقول مثل قبيلة الهوبي الأمريكية الأصلية ”لا تستطيع الأصبع الواحدة أن ترفع الحصاة“ وهذا يذكّرنا بأننا لا نستطيع وحدنا أن نحقق سوى القليل جدا – وربما بالكاد أي شيء ذي أهمية. ولذلك فأنا أشعر بالارتياح إزاء المشاركة القوية ورفيعة المستوى من قبل العديد من الدول والأطراف الأخرى في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر، وعلى وجه الخصوص، ذلك الالتزام المثير للإعجاب من جانب العديد من الشعوب الأصلية. وقد كان لإسهاماتها المتعمقة دور حاسم، وبشكل خاص، في الوثيقة الختامية (A/69/L.1) للمؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية في ألتا. ويحدوني أمل كبير في أن الأمم المتحدة سوف تفتح أبوابها في المستقبل لاستيعاب المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية.

لقد تجشم العديد من الممثلين في القاعة اليوم عناء السفر من بقاع نائية في العالم. وقد سافر بعض المستفيدين من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية لمدة تصل إلى سبعة أيام، واستخدموا العديد من المراكب والرحلات الجوية لحضور هذا الحدث، بغية تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها مجتمعاتهم، ولا تزال هناك الكثير من التحديات. وبعد مرور سبع سنوات على اعتماد الإعلان، فإننا نفتقر إلى وجود بيانات مصنفه ومحددة خاصة بالشعوب الأصلية. ولكن يظهر

الأثر القاسي للفقر والتهميش الذي تعاني منه الشعوب الأصلية بوضوح في كل الإحصاءات المتاحة.

إن نسبة السكان الأصليين في سجون البلدان المتقدمة النمو مرتفعة بصورة غير متناسبة مع أعدادهم. ففي أحد البلدان، كان أطفال الشعوب الأصلية أكثر عرضة ب ٢٥ مرة من الأطفال الآخرين لأن يكونوا قيد الاحتجاز. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،كان أطفال السكان الأصليين أكثر عرضة بثلاث مرات من غيرهم في أن لا تتاح لهم إمكانية الحصول على التعليم ومياه الشرب المأمونة أو السكن. ومن المرجح أن يحرم شباب الشعوب الأصلية، في أفريقيا وآسيا، من حقهم في التعليم، لا سيما الإناث. وفي المنطقة القطبية الشمالية، ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، فإن نساء الشعوب الأصلية أكثر عرضة من النساء في المجتمعات الأخرى لخطر الوفاة أثناء الحمل أو الولادة، وأطفالهن حديثي الولادة وصغار الأطفال هم أيضا أكثر عرضة للوفاة. وتترجم هذه الإحصاءات القاسية إلى الآلاف من المآسي الإنسانية – والآلاف من انتهاكات حقوق الإنسان.

يشكل هذا المؤتمر العالمي ووثيقته الختامية، نقاط الانطلاق التي ستمكّن عملنا المعني بحقوق الشعوب الأصلية من الوصول إلى أفق جديد. وإذ نفعل ذلك، يجب علينا أيضا أن نشير إلى الماضي. فقد علمت مؤخرا عن قصة وجدها مؤثرة للغاية. على مدى قرون، برزت صخور ضخمة أشبه بثور أمريكي ضخم وشاحب قرب نهر ساسكاتشوان الجنوبي في كندا. وقد كان مكان تجمّع مقدس للشعوب الأصلية في السهول الشاسعة. ولكن في عام ١٩٦٦، وبغية بناء سد وبحيرة اصطناعية، تم تفجير هذه الصخور الضخمة بالديناميت. وارتفعت المياه، واختفت القطع المكسورة والممزقة في الظلام. ولكن في الشهر الماضي، وبعد بحث متأن، عثر على تلك القطع تحت أعماق المياه. مرة أخرى، وكما فعل الأجدد عبر الأجيال، يمكن للشعوب الأصلية أن تلمس من جديد بقايا الصخور وتشعر من خلالها بالعلاقة بماضيها.

لم يتسن إعادة تشكيل الصخرة. وستظل المياه تغمر أجزاءها. ولكن الاكتشاف سيحيي قصة الصخرة من جديد. وستعلم الأجيال القادمة أين هي، وإلى ماذا كانت ترمز وستظل ترمز بالنسبة لمجتمعها المحلي. إنني أفهم من خلال هذه القصة، أن ما جرى قد جرى. وغالبا ما كان ظالما للغاية. ولكن الشعوب الأصلية في العالم أظهرت لنا قوتها، ومثابرتها وعمق حكمتها. إنها تمتلك الوضوح والمعارف. ونحن نجتمع هنا اليوم، يمكننا أن ننظر إلى الأمام، وبناء مجتمعات تقوم على الشراكة والاحترام المتبادل وحقوق الإنسان.

إنني أحث الدول الأعضاء خلال هذا المؤتمر العالمي، على التعهد مرة أخرى بضمان الاعتراف بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية وكرامتها، وحمايتها بشكل كامل، وذلك تمشيا مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وإنني على ثقة بأنه سيجري اعتماد مشروع الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر وأنها ستوفر أدوات قوية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز التطبيق الكامل للإعلان.

إن المشاركة المستمرة والقوية لآليات حقوق الإنسان، أمر في غاية الأهمية. ويجب علينا أيضا ضمان أن تترسخ حقوق الشعوب الأصلية بشكل كامل في جميع المبادرات الدولية الأخرى التي تؤثر عليها. ويجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ متجذرة بوضوح في هذه الحقوق، بحيث لا يعود من الممكن التضحية بحقوق الشعوب الأصلية وأراضيها وثقافتها، في سبيل مفاهيم إنمائية منحرفة. وستكون شواغل الشعوب الأصلية وتوصياتها أيضا حيوية لمؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده غدا، والمؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث المقرر عقده خلال عام ٢٠١٥. وغالبا ما تتحمل الشعوب الأصلية آثار الكوارث الطبيعية وتأثيرات

تغير المناخ، وربما لدى تلك الشعوب أيضا المعارف التقليدية التي يمكن أن تساعد على التخفيف من تلك الكوارث.

ولكن، في نهاية المطاف، لا يمكن قياس معنى وقيمة كل العمليات الدولية سوى من حيث تأثيرها الحقيقي. ويجب متابعة الالتزامات التي نتعهد بها هنا، وفي المؤتمرات الأخرى بشكل حاسم على الصعيدين الوطني والمحلي، مع توفير الموارد والإرادة السياسية التي تتناسب مع الطموحات المعبر عنها في البيانات. إنه من السهل أن تكون شجاعا والخطر بعيد، كما يقول المثل. إننا بحاجة إلى تأثير حقيقي.

إنني أتطلع إلى رؤية وضع خطط عمل واستراتيجيات وطنية، بما يتماشى مع أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتشمل تلك الخطط والاستراتيجيات كل مبادئ الإعلان: تقرير المصير؛ والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ وحقوق نساء الشعوب الأصلية؛ واحترام الحقوق المضمونة بموجب معاهدات ؛ وحقوق السكان الأصليين ذوي الإعاقة؛ وغير ذلك.

إنني أدعو الدول إلى وضع مثل هذه الخطط، بالتعاون الكامل مع الشعوب الأصلية. ويجب أن يكون ثمة وقف فوري للترهيب والاضطهاد والعنف والموت، الذي لا يزال يواجهه المدافعون عن الشعوب الأصلية في بعض البلدان، عندما يتولون الدفاع المشروع عن حقوق مجتمعاتهم وأراضيهم. ويجب أن يكون كل أولئك الذين يسعون للتعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، أحرارا في القيام بذلك. كما أنني قلق جدا إزاء التقارير التي تحدثت عن منع بعض ممثلي السكان الأصليين من المشاركة في هذا المؤتمر. إن مكتبي، بما في ذلك مراكزه الميدانية، على أهبة الاستعداد، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الأمم المتحدة، لدعم جهود الشعوب الأصلية والمجتمع الدولي، والبناء على العمل الذي نقوم به بالفعل، من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات والشعوب الأصلية في جميع المناطق.

ويمكن لهذا المؤتمر العالمي أن يشكل علامة فارقة في سعينا لضمان الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية. وأشجعكم على تحديد أهداف واضحة والالتزام بشكل متجدد، بحيث يمكن المضي قدما بذلك المسعى.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): وفقا للفقرة ٣ (ب) من القرار ٢٩٦/٦٦، أعطي الكلمة الآن للسيدة دالي سامبو دورو، رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

**السيدة دورو** (منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أريد الإشادة بشعب أونونداغا، السكان الأصليين لهذه الأرض، وأن أشكرهم على الترحيب بنا على أراضيهم مرة أخرى. وأود أيضا أن أكرر التعليقات المعبرة عن القلق، التي أدلى بها رئيسا فنلندا وإستونيا، وللتو، المفوض السامي لحقوق الإنسان، بشأن جميع الإجراءات الرامية إلى عرقلة مشاركة الشعوب الأصلية في هذا التجمع اليوم. ونأمل، ألا تستمر هذه الأعمال في المستقبل.

بالنيابة عن منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، فإنني أريد الترحيب بكل مشارك من المشاركين في الأمم المتحدة، في هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى، وهو اجتماع ينبغي اعتباره مهما لجميع الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. ومنذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٩٦/٦٦ والمناقشات الأولية التي أجرتها حكومة بوليفيا، اهتم المنتدى بالمشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية للشعوب الأصلية في العمليات التحضيرية لهذا الحدث. وسيتفق الكثيرون أن الاستعدادات لهذا اللقاء كانت بدايتها بطيئة جدا، مما جعل الشعوب الأصلية، بمن في ذلك أولئك الخبراء المتطوعين الأعضاء في المنتدى، ينتابهم القلق جراء عدم اليقين الناجم عن عدم اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب الأمم المتحدة.

لكن منذ عام ٢٠١١، تكرم الخبراء الأعضاء في المنتدى بإتاحة حيز في جدول أعمال المنتدى، لبناء روح الشراكة والشمولية والاحترام بين الدول الأعضاء والشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأعتقد أنه لولا كرم المنتدى، لما كان لهذه العملية أن تتخذ الشكل أو الزخم الذي دفعنا بشكل جماعي لتنظيم حفل الافتتاح هذا، ووضع برنامجنا الموضوعي لفترة ما بعد الظهر وغدا. وآمل حقا استمرار روح الشراكة هذه على الصعيدين الإقليمي والوطني، والأهم من ذلك، على مستوى مجتمع الشعوب الأصلية.

لقد أمضت الشعوب الأصلية العقود القليلة الماضية في بناء تعاون حقيقي مع الدول بحسن نية، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وعلاوة على ذلك، يمثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، دليلا قويا على ما يمكن تحقيقه عندما تسعى الدول والشعوب الأصلية معا لإعلاء مقاصد ومبادئ الميثاق، وبالتالي تعزيز النظام الدولي الخاص بحقوق الإنسان برمته.

ومن المهم للغاية بالنسبة لنا جميعا في هذه اللحظة، عدم التأكيد فقط على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولكن أيضا أن نضع في اعتبارنا الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة، المترتبة على الدول الأعضاء، فيما يخص جميع الشعوب، ومن ضمنها الشعوب الأصلية.

أود بالتحديد التأكيد على القواعد الآمرة للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص مبدأ تقرير المصير والحق في التمتع به، كما جرى التأكيد على ذلك في الميثاق، وفي العهدين الدوليين، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لعام ١٩٧٠ (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥))، وبطبيعة الحال، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١، المرفق).

وعلاوة على ذلك، لا بد لي من التأكيد أنه رغم أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ككل، لا يشكل تعبيرا عن القانون الدولي العرفي،

”يمكن اعتبار بعض أحكامه الرئيسية مناظرة لمبادئ مستقرة في القانون الدولي العام، وتعني بالتالي وجود التزامات دولية مكافئة وموازية يتعين على الدول التقيد بها...

”والمجالات المناسبة من حقوق الشعوب الأصلية التي بشأنها يطرح الخطاب المتعلق بالقانون الدولي العرفي هي: تقرير المصير، [حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير] والاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي، والحقوق الثقافية والهوية؛ والحقوق المتعلقة بالأراضي، فضلاً عن التعويض والجبر وسبل الإنصاف“.

وبالإضافة إلى أهداف الوثيقة الختامية التي جرى التفاوض بشأنها على عجل، الواردة في مشروع القرار A/69/L.1، بمشاركة محدودة ومحكومة بعناية، للسكان الأصليين من جميع أنحاء العالم، تظل القواعد الآمرة للقانون الدولي ومبادئ القانون الدولي العرفي تشكل معالم أساسية وثابتة لمجمل الحوار المستقبلي والمفاوضات وتنفيذ حقوق الإنسان الفردية والجماعية للسكان الأصليين. وعلاوة على ذلك، تظل صياغة الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، واستمرار أهمية حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها، أمرا ضروريا وعاجلا لبقاء واستدامة وحيوية الشعوب الأصلية، وأممها ومجتمعاتها المحلية.

وفيما يخص مجمل الحوار المستقبلي، على الصعيد المحلي والوطني، وخاصة على الصعيد الدولي، علينا أن ندرك أن توافق الآراء يفقد صحته إذا جرى استخدامه لتقويض مبادئ العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز، وكذلك حسن النية. ويصبح الحكم الرشيد ضحية

إذا كان بإمكان قلة من الدول، أو حتى دولة واحدة، تقويض هذه الحقوق والمبادئ الأساسية على المستوى الدولي. ويجب علينا أن ندرك أن الشعوب الأصلية هي من بين الأشد ضعفا وحرمانا في العالم. ولذلك من الظلم الكبير تقويضها بشدة جراء ممارسة مشكوك فيها للغاية تسمح بغلبة أدنى قاسم مشترك.

أكد الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي في عام ١٩٩٣، أن ”حقوق الإنسان تشكل لغة مشتركة للإنسانية“. ولا يجب تسييس حقوق الإنسان للشعوب الأصلية أو تقويضها بفعل مصالح وخطط الدولة المحلية والإقليمية والوطنية. ويجب أن تحترمها الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية وتعترف بها. إن تلك المبادئ وحقوق الإنسان، هي حقوق عالمية. ولا تقف عند حدود ما يسمى بالدول المتقدمة النمو والدول النامية. يجب على جميع الدول أن تتشاور وتتعاون مع الشعوب الأصلية، بما يتفق مع حقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، فضلا عن التزامات الدولة الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة والمنصفة. ينبغي أن نتذكر هذا الاجتماع الرفيع المستوى بإسهامه من خلال الوثيقة الختامية القائمة على المبادئ، التي هي وثيقة يجب أن تفسر بالنظر إلى القانون الدولي ومبادئ القانون الدولي العرفي، وخاصة حقوق الإنسان المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

وفي الختام، أدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم، مسترشدة بروح التضامن والشراكة مع الشعوب الأصلية وبما يتفق مع التزاماتها القانونية الدولية، فضلا عن قدرتها السياسية، دعمها للتنفيذ الفعال للوثيقة الختامية وشروطها المتفق عليها بصورة متبادلة للتعاون في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. أخيرا، دعونا نكفل أننا لا نسترشد فحسب بالضرورات القانونية والالتزامات القانونية الدولية ولكن أيضا بالمقتضيات الأخلاقية.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الرفيع المستوى. وأود الآن التشاور مع الأعضاء، بهدف إعطاء الكلمة لزعيمة السكان الأصليين والحائزة على جائزة نوبل السيدة ريغوبيرتا مينشو. ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكّل ذلك سابقة، في دعوة السيدة مينشو إلى الإدلاء ببيان في هذا الاجتماع؟

تقرر ذلك.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة مينشو.

**السيدة مينشو** (تكلمت بالإسبانية): إن هذا اليوم هو يوم مقدس في تقويم المايا، يُحتفل خلاله بالطاقات السبع لأهو أهبو. وأهبو هو قوة الإنسان، كل رجل وامرأة تعيش على كوكبنا. ويذكرنا أهبو بأننا أيضا أطفال الأكسجين وأمنا الأرض، ومن خلال تلك الملاحظة، أبدأ مساهمتي في أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الشعوب الأصلية. أود أن أشكر الأمين العام لتمكينه الجمعية العامة من استضافة هذا الاجتماع، وآمل أن يتوج باعتماد مشروع القرار (A/69/L.1) الذي يعزز حقوق الشعوب الأصلية وكرامتها.

أولا، سافر أخونا ديسكاهيه في عام ١٩٢٣ إلى عصبة الأمم ليطلب تمكينه من المشاركة بشكل كامل ونشط في المنظمة.

ولم يوفق في ذلك، إلا أنه أرسى سابقة.

وقبل سنوات عديدة، عندما كان عمري ٢٣ عاماً، كان من حسن حظي أن شاركت في أول اجتماع للفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، حيث بدأ السكان الأصليون مطالبة

قوية داخل الأمم المتحدة. ونحن ممتنون لذلك الفريق العامل، الذي نحييه اليوم، لأنه دفع بالنقاش بشأن حقوق السكان الأصليين إلى الأمام. ومنذ عام ١٩٨٢، عندما بدأ الفريق العامل عمله، شهدت الأمم المتحدة مئات الآلاف من الوفود من الرجال والنساء. ونتيجة لذلك، رأينا إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والذي أفضى إلى اعتماد منظمة العمل الدولية لاتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). وأدى ذلك إلى مشاركة السكان الأصليين في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، حيث اعتمد برنامج عمل يقضي بإعلان العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية. وإنني أذكر كل الأحداث المذكورة آنفاً لأننا، كشعوب أصلية، نتذكر، وكل ما مررنا به في تاريخ العالم ينعكس في جهودنا المكثفة والعديد من قرارات الأمم المتحدة.

واليوم، فإننا نشهد مرة أخرى تقدماً استثنائياً، ليس في مجال حقوق الشعوب الأصلية فحسب، ولكن أيضا في اللغة المشتركة لتعريف تلك الحقوق. ولذلك، نؤيد تماماً اعتماد مشروع القرار المعروض على المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (A/69/L.1)، فهو لن يعزز كفاحنا مرة أخرى فحسب، بل سيعزز بالدرجة الأولى خطط العمل للشعوب الأصلية، من جهة، والدول أو الدول القومية، من جهة أخرى. ونود أن نقول إن التقدم المحرز فيما يتعلق بالشعوب الأصلية سمح لعدة ملايين من السكان الأصليين بإعادة تأكيد هويتهم وحقوقهم ووجودهم.

مع ذلك، فإنني أتكلم اليوم نيابة عن الشباب والأطفال وآلاف الملايين من إخواننا الذين ما زالوا يعانون من الجوع والفقر وسوء التغذية وآثار العنف اليومي الذي يتعرضون له في مجتمعاتهم وقراهم وأراضيهم من أجل حماية بحارهم وأنهارهم ومياههم وأرضهم. وأنا هنا لأنني أعتقد أن الشعوب الأصلية وشبابها وأطفالها لهم الحق في مستقبل. ولذلك، فإننا نحتاج مرة أخرى للاتفاق على الوثيقة الختامية التي نأمل أن تعتمدها الجمعية العامة بعد بضع دقائق.

بالنسبة لنا، فإن السلام يعني الحرية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتشاور. السلام بالنسبة لنا يعني الاستماع إلى الآراء المختلفة، لأننا جزء من تنوع واحد. وكما ذُكر بالفعل، فهي مسؤولية كبيرة أن نتكلم اليوم باسم الشعوب الأصلية. ولذلك، أناشد أيضا كل الشعوب الأصلية وقادتها التأكد من أنهم يعملون بشعور كامل بالمسؤولية، وأننا، قبل كل شيء، جعلنا من المصالح الأساسية لمجتمعاتنا وشعوبنا أولويتنا.

ولذلك، نجتمع اليوم للاحتفال بهذا التقدم. يمكننا أن نرى المستقبل. ولدينا قصص نجاح. هناك الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي نوقش لعدة عقود أيضاً. وأود أن أحيي ذكرى مئات الآلاف من الرجال والنساء من السكان الأصليين الذين فقدوا أرواحهم منذ بدأ النقاش بشأن حقوقهم في الأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٨٢. ومنذ ذلك الحين، عانت مجتمعات الشعوب الأصلية أفدح الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم العرقية والقتل بين الإخوة والجرائم القائمة على نوع الجنس. تلك المفاهيم ما زالت غير مشمولة في مشروع القرار. ومع ذلك، لا بد أن نرسي سابقة كيما نعزز في الجمعية احترام ورصد الآليات الدولية التي أنشأناها واعتمدناها، جنباً إلى جنب مع الأعضاء وشعوب العالم.

ولا يزال عدم اليقين سائداً بين شعوبنا في مجال الصحة، فالصحة أساسية للبشرية جمعاء. إلا أن الصحة بالنسبة للشعوب الأصلية على وجه الخصوص تعني لهم الرفاه العام، وليس الألم والمعاناة في جزء من البدن فحسب. يجب أن ندرج التكنولوجيات القائمة للشعوب الأصلية في خطط للتنمية الشاملة. فمن الضروري دمج العلم ومعرفة الشعوب الأصلية في مجال التعليم. نحن اليوم بحاجة إلى اعتماد نهج جديد في

التعليم في سياق متعدد الثقافات، وليس التعليم الذي يستنسخ نماذج الاستعمار أو الاستعباد فحسب. نحن بحاجة إلى مكافحة العنصرية والتمييز وجهاً لوجه، لأن العنصرية والتمييز عادات عاطفية وعلل عقلية تقوض سلامة البشر. يجب أيضا أن نعزز مشاركتنا المشروعة والكاملة والنشطة والمركزة في برامج العمل المتعلقة بنا، سواء داخل الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو في السياسات العامة على المستوى الوطني.

وإننا نهنئ إخوتنا وأخواتنا الذين جاءوا أولاً بشجاعة للتحدث إلى المجتمع الدولي، ونددوا بالجرائم ضد الإنسانية. وأوضحوا أن الجنس البشري يتنفس الأكسجين من أمنا الأرض. ولولاهم، لكان رفاهنا العام قد قوض تماماً.

وخلال الأعوام الأربعة والثلاثين التي كان لي حظ الاتصال مع الأمم المتحدة، رأيت التطورات بل والإحباط أيضاً، لأن أكبر المشاكل يمكن أن توجد بين الملايين من السكان الأصليين الذين يعيشون في المناطق الجبلية والمجتمعات التي ما زالت لا تربط بينها طرق. ولا يزال وصولهم إلى المعلومات ضئيلاً، ولا يملكون سبيلاً للوصول إلى التكنولوجيا التي يتكلم عنها الجنس البشري اليوم.

نحن الشعوب، شأننا شأن جميع الشعوب التي تعاني من العبودية والخضوع، ومثلنا مثل كل الرجال والنساء الذين يتعرضون للعنف الجسدي. ومع ذلك، فإن لديهم القوة لبث الضياء ومشاركته مع الآخرين. فإذا تمكنت الشعوب الأصلية من تحقيق حريتها، وقبل كل شيء، تقرير مصيرها، ستفضي كل المعايير الدولية إلى سياسات كريمة على الصعيد الوطني. فلا يمكن فهم حقوق السكان الأصليين إن لم يُنظر إليهم على أنهم جزء من الحياة اليومية لشعوبنا. لذلك، هذه فرصة جديدة لنا لفتح مجال مشترك للمعاملة بالمثل والاحترام المتبادل واكتمال الحياة والمستقبل للبشرية جمعاء.

إنني أرى الكثير من الوجوه الشابة هنا. هؤلاء الشباب مصدر إلهام كبير لنا. لقد جاءوا من دول مختلفة من العالم، من بينهم العديد من القادة الشباب. وأود أن أحيي المكسيك التي بذلت جهوداً مضنية لدعم مشروع القرار الذي نحن بصدد اتخاذه، وأحيي أيضا أخانا إيفو مورايس الذي يقود دولة بوليفيا المتعددة القوميات والذي قاد العديد من المعارك الأخرى التي كان يبدو، في السنوات الماضية، عندما كنا أصغر سناً، أن من المستحيل خوضها. وأشيد كذلك بالشباب في مختلف البعثات الدبلوماسية هنا في الأمم المتحدة. عندما كنت أمر في أروقة الأمم المتحدة برفقة الشرطة، كان الكثير منكم أصغر سناً بكثير مما تبدون الآن.

وأنا حائزة على جائزة نوبل للسلام. وكنت أول سفيرة للسنة الدولية الأولى للشعوب الأصلية في عام ١٩٩٣، والسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، هو عينني وأعطاني الفرصة لزيارة ٢٩ دولة في العالم يعيش فيها السكان الأصليون. واليوم، أراهم ممثلين هنا، وأنا فخورة جداً بذلك، لأنني أستطيع أن أرى الطريق مفتوحاً. علينا أن نبني معاً. السلام هو الحياة. والسلام هو التعليم وهو الثقافة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.1. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد غيتو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/69/L.1، المعنون ”الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية“، أود أن أسجل البيان التالي بشأن الآثار المالية نيابة عن الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقا لأحكام الفقرتين ٣١ و ٤٠ من مشروع القرار A/69/L.1، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبدأ، بالتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية، وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والدول الأعضاء، في إعداد خطة عمل على نطاق المنظومة في حدود الموارد المتاحة لكفالة اتباع نهج متسق لبلوغ أهداف الإعلان، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عما أحرز من تقدم.

ثانياً، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والدول الأعضاء، آخذاً في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الشعوب الأصلية، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين عن تنفيذ هذه الوثيقة الختامية وأن يقدم، خلال الدورة نفسها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصيات بشأن ما يلي: أولاً، سبل استغلال آليات الأمم المتحدة القائمة وتعديلها وتحسينها لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ ثانياً، سبل زيادة اتباع نهج متسق على نطاق المنظومة لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ ثالثاً، مقترحات محددة لإتاحة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها، استناداً إلى تقريره عن سبل ووسائل تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في الأعمال التي تتناول قضاياها (A/HRC/21/24).

والأنشطة المطلوبة المشار إليها في مشروع القرار تتعلق بالفقرة ١ من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1) والباب ٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“.

وعملاً بالفقرتين ٣١ و ٤٠ من مشروع القرار، فإن طلب التوثيق يشكل إضافة إلى عبء العمل الذي تتحمله إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لإعداد وثيقتي ما قبل الدورة وتتألف كل منهما من ٥٠٠ ٨ كلمة بكل اللغات الست. وهذا يستلزم متطلبات إضافية بقيمة ٨٠٠ ١٠٠ دولار لخدمة الوثائق في عام ٢٠١٥. وخدمة المؤتمرات الإضافية تتطلب ٨٠٠ ١٠٠ دولار لعام ٢٠١٥ تحت الباب ٢، ”شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات“ وذلك في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لتنفيذ عبء العمل الإضافي. والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لم تتضمن أحكاماً فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة المطلوبة بموجب الفقرتين ٣١ و ٤٠ من مشروع القرار. وفي المرحلة الحالية، لا يمكن تحديد الأنشطة داخل القسم من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي يمكن إلغاؤها أو تأجيلها أو تقليصها أو تعديلها خلال فترة السنتين. ولذلك، من الضروري توفير موارد إضافية بقيمة ٨٠٠ ١٠٠ دولار من خلال اعتماد إضافي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب الإجراءات التي أنشأتها الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، ينشأ صندوق طوارئ لكل فترة سنتين لتغطية النفقات الإضافية الناجمة عن الولايات التشريعية غير المنصوص عليها في الميزانية البرنامجية لتلك السنوات. وإذا اقتُرِحت نفقات إضافية تتجاوز الموارد المتاحة من صندوق الطوارئ، لا تنفذ الأنشطة المعنية إلا من خلال إعادة توزيع الموارد من المجالات ذات الأولوية المنخفضة أو تعديل الأنشطة القائمة.

وفيما عدا ذلك، يتعين إرجاء مثل هذه الأنشطة الإضافية إلى موعد لاحق في فترة السنتين.

وفي حال اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/69/L.1، تشير التقديرات إلى أنه سيكون مطلوبا رصد مخصص إضافي قدره ٨٠٠ ١٠١ دولار. ومن المتوقع أن يتعذر

توفير هذا الطلب من موارد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبناء على ذلك، يطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على مخصص إضافي يمثل نفقات تقيد على حساب صندوق الطوارئ بمبلغ ٨٠٠ ١٠١ دولار في إطار الباب ٢، ”الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات،“ في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

وبناء على ذلك فقد وُجه انتباه الجمعية العامة إلى بيان الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية. وستبحث اللجنة الخامسة، خلال الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين، تقديم بيان مفصل بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية الناجمة عن مشروع القرار، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الشأن على السواء.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.1، المعنون ”الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.“ هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/69/L.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/69/L.1 (القرار ٢/٦٩).

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

**المونسنيور أربانسزيك** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئ الرئيس على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف باسم المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. لقد بذل وفدي جهودا شاقة وبناءة وبروح من حسن النية لضمان نجاح الوثيقة الختامية (القرار ٢/٦٩). وفي المقابل، لن يفوت وفدي أن يشير – في سياق أداء واجبه – إلى المجالات التي يتعارض فيها رأيه بشدة مع النص. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يدلي بالتحفظات التالية بشأن الفقرة ١٣ من القرار.

فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، وما يسمى بالحقوق الإنجابية وغيرهما من الصياغات التي سجّل الكرسي الرسولي عليها تحفظات في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية، وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، نكرر هذه التحفظات على النحو المبين بشكل كامل في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين. إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على وجه الخصوص، يرفض اللجوء إلى الإجهاض بغرض تنظيم الأسرة، وينفي القول بأنه ينشئ حقوقا جديدة في هذا الصدد. ويواصل وفدي احترام وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية.

وفي الختام، يغتنم وفدي هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزام الكرسي الرسولي بتعزيز التنمية المتكاملة في الأجل الطويل لأكثر من ٣٧٠ مليون نسمة من الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسيدة مارجون كامارا، الممثلة الدائمة لليبريا، والسيد أندري لوغار، الممثل الدائم لسلوفينيا، اللذين تمكنا باقتدار وسعة صدر من إدارة المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية وتكليلها بنتيجة ناجحة. وأنا متأكدة من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

ونذكر الممثلين بأن الاجتماعين الأول والثاني من اجتماعات المائدة المستديرة الحوارية سيعقدان في آن واحد بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات ٤ في مبنى الجمعية العامة، وقاعة مجلس الوصاية، على التوالي.

ويشارك في رئاسة المائدة المستديرة الحوارية ١ المعنونة ”عمل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ حقوق الشعوب الأصلية،“ سعادة السيدة إديتا هردا، الممثلة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة، والسيد غزالي أوهوريبا، ممثل الشعوب الأصلية لمنطقة المحيط الهادئ.

ويشارك في رئاسة المائدة المستديرة الحوارية ٢ المعنونة ”تنفيذحقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والمحلي،“ صاحب السعادة السيد ديفيد تشوكيهوانكا، وزير الشؤون الخارجية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسيد جوزيف أولي سيميل، ممثل الشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية.

وتعقد المائدة المستديرة الحوارية الثالثة وحلقة النقاش التفاعلية في آن واحد بعد ظهر الغد في الساعة ١٨/٠٠، في مبنى المرج الشمالي في غرفة الاجتماعات ٤، وقاعة الجمعية العامة، على التوالي.

ويشارك في رئاسة المائدة المستديرة الحوارية ٣، المعنونة ”أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها،“ معالي السيد بيتا شاربلز، وزير الشؤون الماورية في نيوزيلندا، والسيدة جوان كارلينغ،ممثلة الشعوب الأصلية في منطقة آسيا.

ويشارك في رئاسة حلقة النقاش الحوارية بعنوان،”أولويات الشعوب الأصلية في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥،“ كل من السيدة باتريشيا بالبوينا، نائبة وزير التلاقح الثقافي في بيرو، والسيدة جاني لاسيمبانغ، ممثلة الشعوب الأصلية في منطقة آسيا.

وأتمنى للمشاركين مناقشة مثمرة.

أود أن أعرب عن الشكر الخاص – وذلك ما نوده جميعا فيما أرى – للسيدة ميرنا كننغهام، والسيد ليس ماليزر، اللذين تفانيا في خدمة هذا الاجتماع التاريخي، مثلما كانا في خدمةجميع ممثلي الشعوب الأصلية. وأتمنى للمشاركين مرة أخرى مناقشة مثمرة جدا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.